مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤٠٩٧ المعقودة يوم الخميس،
٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليستريه	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/53)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بما أن هذه الجلسة أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود أن أغتنم الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بالسفير ريتشارد هولبروك، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، على العمل الممتاز الذي اضطلع به بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأنا على يقين بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير هولبروك على مهاراته الدبلوماسية وطاقاته وموهبته وتفانيه التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/53)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل اليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الدائم ومدير الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فييرا دي ميللو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الوثيقة S/2000/53.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص ومدير الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

أرحب بالسيد فييرا دي ميللو وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم الرئاسة. ويشرفني أن أدعى إلى تقديم إحاطة إعلامية لأول مرة إلى المجلس تحت رئاستكم بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأعرض التقرير الأول للأمين العام.

واصل كلمته بالانكليزية

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الأشهر الثلاثة الأولى للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، واستميح الأعضاء عذرا إذا كانت مدة العرض أطول بعض الشيء مما هو متوقع، حيث كما يتصور الأعضاء حاولنا أن نغطي مجموعة واسعة من المشاكل والتحديات في هذه الأشهر الثلاثة الأولى من عمر الإدارة الانتقالية.

أعتقد أن التقرير يبين الحالة التي تواجهها أغلبية أبناء تيمور الشرقية كل يوم وهم يتعافون من حالة العنف المدمر التي سادت إبان أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ففي ذلك الشهر، بلغ عدد الأشخاص الذين إما شردوا في الداخل، ولو لفترات قصيرة، أو هربوا إلى تيمور الغربية، أو أجبروا على اجتياز الحدود إلى تيمور الغربية، ٠٠٠ ٧٥٠ نسمة تقريبا من حوالي ٠٠٠ ٨٨٠ نسمة كانوا يعيشون هناك قبل عملية الاستطلاع. وبالإضافة إلى كون أغلبية أبناء تيمور الشرقية قد فقدوا ديارهم، فإنهم فقدوا أيضا ممتلكاتهم والمدخرات التي وفروها طوال حياتهم. وفي أعقاب هذه الحالة المدمرة، افتقروا إلى الأمن الغذائي والرعاية الصحية الأساسية ومياه الشرب والصرف الصحي. فلقد أحرقت بالفعل جميع المباني العامة، أو أصيبت بأضرار أو تعرضت للتخريب؛ والخدمات التي كانت متوفرة انهارت بين ليلة وضحاها. ودمر نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى جانب العديد من شبكات الإذاعة المحلية. وتعطلت الإمدادات الكهربائية واصيبت مولدات الكهرباء بأضرار. علاوة على ذلك، أصبح المطار الرئيسي في دلي غير مهيأ للعمل، وتوقفت التجارة عبر الحدود بصورة فعلية، الأمر الذي زاد من عزلة الإقليم.

إن النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاضطرابات خطيرة. فتيمور الشرقية كانت إقليما فقيرا قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ وحالتها منذ ذلك الحين تتصف بالكارثة. وهناك تقريبا ٨٠ في المائة من السكان يفتقرون إلى المقومات التي تدعم وجودهم؛ ومع ذلك، فإن أسعار السلع الأساسية تضاعفت تقريبا عما كانت عليه قبل فترة الاستطلاع. ونظام تخصيص الأنصبة يستعيد

عافيته ببطء، وإن يكن على أساس طوعي غير رسمي. وليست هناك آليات محلية للحفاظ على القانون والنظام.

بعد سنوات عديدة من الاضطرابات والنظم القانونية المتعاقبة، أخذت تنتشر المنازعات المتعلقة بالملكية. ومما لا يبعث على الدهشة ظهور دلائل متزايدة على ارتفاع نسبة الإجرام والاستياء طوال الأشهر الماضية.

وفي حين أن هذه الظاهرة تنبع أساسا من انتشار البطالة على نطاق واسع وعدم تمكن الشباب من إيجاد ما ينشغلون به، فهناك إشارات أيضا على أن المنافسات المحلية والصراعات التي طال أمدها قد تعود إلى البروز مرة أخرى في شكل أعمال عنف تجتاح المجتمع وأعمال عنف تمارسها العصابات. وفي مواجهة هذه المشاكل، ينتظر شعب تيمور الشرقية بفارغ الصبر وعلى نحو مبرر إجراء تحسينات في حياته. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حددت لنفسها عددا من الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها خلال الشهور الستة الأولى. وإن مدى تحقيقها لهذه الأهداف سيكون مقياس نجاحها في الوفاء بتطلعات الشعب الكبيرة، وإصلاح ومعالجة الضرر الذي لحق بالماضي القريب لتيمور الشرقية والوفاء بالولاية الطموحة التي لم يسبق لها مثيل في الواقع التي أناطها بها هذا المجلس.

وقبل أي شيء يجب على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تضمن الأمن الجسدي لجميع أبناء تيمور الشرقية وإمكانية وصولهم إلى نظام قضائي عادل ضمن بيئة تتسم بالقانون والنظام. ويجب على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تدعم أيضا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في إعادة جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم من تيمور الغربية وأماكن أخرى، وينبغي توفير الموارد الكافية لمواجهة احتياجاتهم من المأوى والرعاية الصحية والإصحاح أثناء فترة إعادة إدماجهم. وفي غضون ذلك ينبغي إنشاء الهياكل الإدارية الأساسية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات، وينبغي إنشاء خدمة مدنية وينبغي تمكين أبناء تيمور الشرقية من المشاركة الكاملة في القرارات التي تتخذ وتنفذ من خلال هذه الهياكل. وعلاوة على ذلك، ينبغي إخراج البلاد من مرحلة الإغاثة الإنسانية، وينبغي إعادة الخدمات العامة والأساسية إلى عملها بصورة كاملة.

ويجب أن تبدأ عملية إعادة البناء؛ وسأعود إلى تناول ذلك بعد لحظة.

ينبغي أن توضع الخدمات الصحية ونظام التعليم على مستوى واحد، وينبغي أن تستعاد بصورة كاملة الهياكل الأساسية الحيوية، مثل الكهرباء ونظم إمدادات المياه. وبغية مواصلة هذه الجهود في المديين المتوسط والطويل، ينبغي وضع الاقتصاد برمته على أساس راسخ مع إنشاء الهياكل المالية والنقدية الأساسية التي تنظمه. ولقد صدرت أو سوف تصدر سلسلة من القوانين في المستقبل القريب تفسح المجال أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية والزراعية الطبيعية، وينبغي البدء بجباية العائدات التي تدعم الحكومة من قاعدة للدخل. وأخيرا، يتعين على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تعمل على جمع وترتيب وصون الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية.

لقد اتخذت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عددا من الخطوات من أجل الوفاء بهذه الأهداف، ولكن التحديات ما زالت هائلة. وكما يدرك أعضاء المجلس، ففي مناطق الحدود، وبخاصة في جيب أوكوسي، لا تزال الميليشيات تشكل تهديدا. وقامت الميليشيات بثماني عمليات تسلل عبر الحدود إلى أوكوسي في الأسابيع القليلة الماضية. وأود أن أؤكد من جديد للمجلس بأن قوة حفظ السلام التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستقوم بردع أية تهديدات أو الرد عليها بنفس الحزم والعزم اللذين مارستهما القوة المتعددة الجنسيات المعروفة بالقوة الدولية في تيمور الشرقية حتى الآن.

وعلى صعيد المقاطعات المحلية في تيمور الشرقية فإن القانون والنظام يمثلان شاغلا متزايدا، حيث يقوض ارتفاع معدل الجريمة الأمن العام وهذا الارتفاع ناجم - وأكرر - عن انتشار البطالة وتعطل نظام التعليم والنظام الاجتماعي الذي ترك العديد من الشباب دون عمل. ففي بوكاو، على سبيل المثال، التي زرتها في بداية هذا الشهر، فإن المعارك بين العصابات شارك فيها المئات من الشباب يوميا تقريبا أثناء فترة عيد الميلاد ورأس السنة.

وحاليا، لا يوجد سوى ٤٨٠ فردا من الشرطة التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وهذا يقل كثيرا عن

القوام الكامل المرخص به وهو ٦١٠ ١. ومن الواضح أن قدرة الشرطة المدنية الدولية على اختراق المجتمع وفهمه والحصول على المعلومات المحلية محدودة جدا. ولذا فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تضطلع بتنفيذ تدابير ترمي إلى دمج المشاركة المحلية في أنشطة الشرطة. وكتدبير فوري، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ستبدأ في الأسابيع القليلة القادمة بوضع برنامج لمساعدة الشرطة يشارك فيه ضباط سابقون من تيمور الشرقية كانوا يتمتعون بسجل جيد كمساعدين للشرطة المدنية التابعة لنا. وسيتم إلغاء هذا البرنامج حال الانتهاء من تلقي أفراد الشرطة التيمورية الشرقية تدريبا كاملا في أكاديمية الشرطة الجديدة التي حُدد موعد بدء عملياتها في شهر آذار/مارس. ودخلنا أيضا في مناقشات مع القوات المسلحة السابقة لتحرير تيمور الشرقية (فالنتيل) التي أعلنت عن استعدادها لتسخير مكانتها في المجتمعات المحلية، دون استخدام أسلحتها، لرفد الجهود الرامية إلى تطوير استراتيجيات لمنع الجريمة من خلال توعية المجتمعات المحلية، واستعدادها للفصل بين الطوائف لخفض حدة التوترات.

ومن الأهمية الحاسمة بمكان أيضا أن تبدأ السلطة القضائية بممارسة مهامها على أكمل وجه. وفي حين تم تعيين ١٠ قضاة ومدعيـــن عامين وبدأوا عملهم، فإنه لا توجد لدى هؤلاء القضاة سوى خبرة عملية محدودة في المحاكم وهم يحتاجون إلى المزيد من الإشراف والدعم. ويجري حاليا تدريب ثلاثين مرشحا آخرين لشغل مناصب قضاة ومدعين عامين ومحامين للدفاع، إلا أن عدد المرشحين، كما يرى المجلس، لا يزال محدودا جدا. وتفتقر المحاكم إلى موظفي الدعم الأساسيين وإلى المعدات والأثاث. ولا تزال السجون تعاني من وضع أسوأ، ومع اكتظاظ مركز الاحتجاز التابع للقوة الدولية في تيمور الشرقية بالسجناء إلى حده الأقصى، فإن السجون في ديلي وباكاو، التي ستعيد فتح أبوابها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بعد الانتهاء من بعض الترميمات، ينبغي تزويدها بصورة متواصلة بما يلزم وتوفير الحراس المؤهلين لها، وهذا ما لا يتوفر لنا، إذا أريد لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تكون قادرة على إلقاء القبض على المجرمين واحتجازهم.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين إلى ديارهم، تم إبلاغ المجلس من قبل بأن معدل عودة اللاجئين من تيمور الغربية قد تباطأ خلال الشهرين الماضيين مع بدء موسم هطول الأمطار. وأسباب ذلك معقدة وتنبع في جزء منها من الترهيب الذي تمارسه الميليشيات في المخيمات، وتعود إلى المعلومات الخاطئة أو المشوهة أو نقص المعلومات الكافية على نطاق واسع بشأن الحالة الحقيقية في تيمور الشرقية. وأعتقد أن معدل العودة البطيء هذا، يمكن أن يُعزى أيضا إلى عوامل أخرى، تتراوح من الافتقار إلى الخدمات الأساسية وتدمير البنية الأساسية داخل تيمور الشرقية إلى خوف العائدين الحقيقي على سلامتهم. والعديدون من الناس الذين تحدثت إليهم في الأسبوع الماضي في أتامبوا وكوبانغ، وخاصة ممن كانوا يعملون لدى الإدارة الإندونيسية من موظفين مدنيين وجنود وشرطة، يترددون في العودة ما لم تقدم لهم إشارات واضحة عن المزايا التي سيحصلون عليها في المستقبل، إذا كانت ثمة مزايا، بما في ذلك المعاشات التقاعدية، وكذلك الفرص المتاحة لهم للانضمام إلى الخدمة المدنية الجديدة في تيمور الشرقية.

وحالما تأخذ في البروز مشروعات إعادة التعمير والتنمية التي يدعمها الصندوق الاستئماني التابع للبنك الدولي وتبدأ بترك أثر ملموس في تيمور الشرقية، فإن من الواضح أن هذه المشروعات ستدعم عودة اللاجئين. وإلى أن يحين ذلك، فإن هناك حاجة فورية لتوفير التمويل من خلال الأمم المتحدة والصناديق الائتمانية الإنسانية من أجل البدء بمشروعات أولية سريعة توفر فرص العمل وتتيح للعائدين والمقيمين على حد سواء البدء بإعادة بناء مجتمعاتهم فورا. ويجدر بي أن أقول إن هذا هو الإحباط الأكبر الذي يشعر به سكان تيمور الشرقية في الوقت الحاضر وهو أكبر تحد يواجهنا.

منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تم إحراز تقدم كبير في تطوير آليات استشارية لضمان المشاركة الكاملة لأبناء تيمور الشرقية في عمليات صنع القرار، وبخاصة على المستوى المركزي، والمجلس الاستشاري الوطني، الذي أنشأته بنفسي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والذي يتكون، كما يعرف المجلس، من سبعة أعضاء يمثلون المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وهو الائتلاف الواسع الذي قاد الحملة من أجل الاستقلال، ومن ثلاثة ممثلين عن المجموعات السياسية التي تؤكد الحكم الذاتي، وعضو واحد يمثل الكنيسة الكاثوليكية وأربعة أعضاء من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بمن فيهم أنا شخصيا حيث أتولى رئاستها، اجتمع خمس مرات منذ أوائل كانون الأول/

ديسمبر، وتوصل إلى توافق في الآراء بشأن ثمانية قوانين أساسية.

وقد استعرض هذا المجلس تطورات عملية الإعمار وأولوياتها وأعطى موافقته عليها؛ وأنشأ لجنة جديدة مستقلة للخدمة العامة مسؤولة عن تطوير الخدمة المدنية الجديدة؛ كما ناقش طائفة كبيرة من الموضوعات التي تواجه سكان تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الوقت الحالي. والمجلس الاستشاري الوطني، بتركيزه على توافق الآراء، يعبر عن الفلسفة الأساسية التي تسترشد بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في عملها في تيمور الشرقية، وتتمثل في أن مهمتنا هي أن نعمل لا كإدارة مؤقتة عُيِّنت لممارسة الحكم، وإنما كمهندس معماري مشارك لشعب تيمور الشرقية في بناء الإدارة الوطنية التي ستخدم البلاد زمنا طويلا بعد رحيل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

والمشاورات الفعالة التي أجريت على المستوى الوطني تجري متابعتها على مستوى المقاطعات أيضا. وهذا التركيز على التشاور يمتد أيضا إلى سائر الآليات. فعلى سبيل المثال، عقدت لجنة الخدمات القضائية الانتقالية، المؤلفة من مفوضين عن أهالي تيمور الشرقية ومن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ويرأسها الأسقف باسيلو دو نسيمنتو، أسقف بوكاو، اجتماعات على غرار اجتماعات المجالس البلدية لمناقشة المسائل المتعلقة بالعدالة. وقد قمت أنا وغيري من أعضاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بعقد العديد من الاجتماعات المماثلة بهدف الإحاطة الإعلامية العلنية والحوار مع أهالي تيمور الشرقية في جميع أنحاء البلاد.

ومنذ وصولي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، أرسيت نظاما للمشاورات اليومية مع السيد زانانا غوسماو وغيره من أعضاء المجلس الوطني للمقاومة التيمورية حول جميع الأمور الهامة التي تخرج عن نطاق المجلس الاستشاري. وقد استحدثنا حوارا منتظما مع المجموعات المؤيدة للحكم الذاتي، إما على هامش اجتماعات المجلس الاستشاري أو من خلال الزيارات التي قمت بها إلى تيمور الغربية وجاكرتا، مثل الزيارة التي قمت بها في الأسبوع الماضي.

وقد كانت نتائج هذا الحوار مع المجموعة الأخيرة مختلطة، فقد أظهرت بعض الجماعات أو الميليشيات المؤيدة للحكم الذاتي عداء متصلا تجاه الأمم المتحدة، مثل الذي جربتُه بنفسي في كوبانغ، في حين أن هناك مجموعات أخرى ليست متفتحة للحوار فحسب، بل إنها مهتمة بحماس بتعزيز الاتصالات والحصول على تأكيدات من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذها القرار بالعودة والمشاركة الكاملة، على نحو ديمقراطي وسلمي في الحياة السياسية المقبلة للبلاد. وقد بذل زانانا غوسماو جهدا فوق طاقته من أجل النهوض بالمصالحة. ولا شك أن بذل مزيد من الجهود المتضافرة، الأمر الذي بدأتُ في مناقشته معه بالأمس عبر الهاتف، ضروري أيضا.

وتعد العلاقات مع إندونيسيا أساسية في هذا الصدد ومن عدة وجوه أخرى. وفي أعقاب زيارة زانانا غوسماو والوفد المرافق له إلى جاكرتا في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قمت أنا نفسي بزيارة إندونيسيا رسميا مرتين، أسفرتا عن نتائج مشجعة للغاية من النواحي السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية. وفي الأسبوع الماضي، اتفقنا مع وزير الخارجية السيد علوي شهاب ومع مسؤولين إندونيسيين كبار على البدء في مفاوضات ثنائية شاملة بشأن مجموعة من القضايا تتضمن المطالبات المعقدة التي تتعلق بالأصول والخصوم. وينبغي أن يُطرح للمناقشة جدول أعمال وجدول زمني وأن يجري إقرارهما قبل زيارة الرئيس عبد الرحمن وحيد لديلي في ٢٤ شباط/فبراير، في غضون ثلاثة أسابيع بالضبط. وينبغي لي القول إننا وجدنا، أنا وهو، أن الموقف في كوبانغ وجاكرتا، وكذلك في ديباسا، حيث يقيم القائد العسكري الإقليمي، بنّاء للغاية.

ومن خلال المجلس الاستشاري الوطني ولجانه القطاعية، شرعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في بناء الإطار التنظيمي اللازم الذي يرسي الأساس للإدارة في تيمور الشرقية في جميع المجالات، بما في ذلك الاقتصاد، والحكم المحلي، والعدالة، والخدمات العامة والمدنية. وعلاوة على اللوائح الأولى التي تحدد الإطار القانوني الذي سيطبق في تيمور الشرقية خلال الفترة الانتقالية، وعدد من القرارات الأخرى الأكثر اتساما بالطابع الإداري، سُنت بعض اللوائح من أجل إنشاء لجنة الخدمة القضائية، التي أشرت إليها سلفا، وسلطة مالية مركزية، وهي بمثابة الوليد الذي سيصبح وزارة المالية في المستقبل؛ ومكتب المدفوعات المركزي، الذي هو بمثابة بداية لبنك مركزي؛ ولجنة الخدمة العامة.

وقد أقِرت تنظيمات تتعلق بتسجيل الشركات التجارية، واستخدام العملات، والعملة القانونية الجديدة والتصريح بإنشاء مكاتب للنقد الأجنبي. وفي الأسابيع المقبلة، ستصدر لوائح تتعلق بتنظيم طائفة من المسائل الملحة، من بينها تنظيم الموانئ، وإصدار تراخيص للمصارف والإشراف عليها، والإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشتريات. وقد قدم صندوق النقد الدولي دعما ومشورة لا يمكن تقديرهما منذ بدايات المراحل الأولى من هذه العملية. ويجري إصدار لوائح لإنشاء خدمات لمراقبة الحدود، وخدمات الادعاء العام بالإضافة إلى المجالس الأدنى من مجالس المقاطعات. وسيكون من الضروري أيضا، وضع لائحة لتنقيح قانون الإجراءات الجنائية المطبق. وكل لائحة سُنَّت منذ إنشاء المجلس الاستشاري الوطني تمت صياغتها على أيدي لجان فنية كان في طليعتها أهالي تيمور الشرقية، وبالمشورة والدعم المقدمين من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وجميعها اعتُمدت بتوافق الآراء.

إن الجهود المبذولة لإعادة إنشاء الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية وبالتالي الانتقال من المرحلة الإنسانية إلى إدارة أكثر استدامة في تيمور الشرقية ستكون بالغة الصعوبة على المدى القصير. ويتعين على أعضاء المجلس أن يكونوا على بيِّنة من الشاغل الأساسي لديَّ في الوقت الراهن، على نحو ما أشرتُ من قبل، وهو أن من المرجح أن المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية والمشاريع الإنمائية المنصوص عليها في خطة الأشهر الستة للإعمار والتي ستُمول في إطار الصندوق الاستئماني للعمالة المكثفة التابع للبنك الدولي، لن تنفذ بالفعل على مدى عدة شهور. وإنني أشعر بامتنان بالغ للبنك الدولي لمساهمته الفعالة والشراكة غير العادية التي أقمناها معه في تيمور الشرقية.

وكما يعلم الأعضاء، فإن مؤتمر طوكيو للمانحين الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر كان ناجحا للغاية، وأسفر عن التبرع بـ ٥٢٢ مليون دولار لأنشطة متنوعة في السنوات الثلاث المقبلة. وأكرر القول إن خطة الأشهر الستة الأولى للإعمار قد أعِدت وقُدمت لاجتماع المانحين الذي عقد في واشنطن في الأسبوع الماضي. وعلى الرغم من شعور البنك الدولي حقيقة بالإلحاح، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تواجه فجوة زمنية قد يترتب عليها تصور أهالي تيمور الشرقية خلال الأشهر القليلة القادمة بأن ما بُذل لإصلاح الهياكل الأساسية هو جهد ضئيل، باستثناء مرافق الأمم المتحدة الخاصة، التي ستوفر لها أنصبة مقررة. ولذلك، فإن التعجيل بالإنفاق من اعتمادات البنك الدولي، والمرونة في استخدام الموارد المخصصة، والمساهمات الثنائية السخية، ستكون ضرورية للغاية لمنع القلاقل الاجتماعية إلى أن يساهم البنك الدولي بقوته الكاملة.

وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن لجنة التحقيق الدولية لتيمور الشرقية، وكذلك لجنة التحقيق الإندونيسية، قدمتا تقاريرهما يوم الاثنين الماضي. وفي حين أنه ما زال يتعين علينا أن نرى ما هي الآليات التي ستنشأ لتناول هذا الموضوع، إلا أن عنصر حقوق الإنسان في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية كان رائدا في تنسيق عملية التحقيق بما يتفق وتوصيات اللجنتين معا.

وحتى الآن، فإن التحقيق في الانتهاكات السابقة الموجهة لحقوق الإنسان، تم على يد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وشرطة الأمم المتحدة المدنية، والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى. ومن الضروري أن توحَّد المعلومات المجمَّعة من هذه المصادر وأن تصنَّف. فقد اكتشف أكثر من ٣٠٠ جثة، وحدد أكثر من ٧١ موقعا لارتكاب الجرائم، وتم استخراج ٧١ جثة حتى الآن. وفي ليكويسا، اكتشفت مؤخرا مقبرة جماعية تضم ١٧ جثة؛ كما اكتشف في أويسي موقع لمقبرة تضم ما يقرب من ٦٠ جثة. وهناك أماكن أخرى تنتظر الفحص. وسجلت شرطة الأمم المتحدة المدنية ما مجموعه ٤٦٧ عملية اغتيال شهد عليها شهود عيان، مما يشير إلى احتمال العثور على مزيد من الضحايا.

وقد أنشئ في ديلي مركز لحقوق الإنسان، سيعمل كمركز لإجراء مثل هذه التحقيقات، وجمع الأدلة وتصنيفها، والتدريب، فضلا عن استخدامه كمستودع صغير للجثث ولكنه أساسي للغاية.

وسيكون على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تعالج عددا من التحديات الخطيرة. وأولها التوقعات الكبيرة التي علقها عليها التيموريون، الذين يظهرون صبرا هائلا إزاء الوتيرة البطيئة التي يعالج بها الدمار الذي وقع في أيلول/سبتمبر الماضي. كما أن تيمور الشرقية كانت في وقاية من العالم الخارجي طيلة العقدين الأخيرين، أما الآن، فإن تدفق الأجانب، من

المدنيين والعسكريين على حد سواء، يصبح مصدر بعض التوتر والاستياء. ويهمني أيضا ألا يكون لوجودنا أثر ضار، كما رأيت في عمليات مماثلة أخرى في الماضي، على مجتمع وثقافة التيموريين الشرقيين، ولهذا، فقد أصدرت مدونة سلوك وضعت بالتشاور مع زملائنا من تيمور الشرقية لكي يتبعها جميع موظفي الإدارة الانتقالية.

وإنشاء إدارة جديدة في تيمور الشرقية يقتضي استحداث خدمة مدنية على نحو عاجل. وكما اتفق مؤخرا في المجلس الاستشاري الوطني، بدأنا هذا الأسبوع بدفع رواتب الآلاف من الأفراد الذين انخرطوا في مهام الخدمة الطوعية المدنية والعامة. وسيكون ذلك تدبيرا مؤقتا ريثما يوظف موظفون مدنيون جدد بموجب مقياس جديد للرواتب تقرره لجنة الخدمة العامة أثناء الأشهر الثلاثة القادمة. ولن يوظف في الخدمة المدنية في عام ٢٠٠٠ سوى حوالي ٧ ٠٠٠ شخص، ومن الواضح أنه سيكون من الواجب معالجة مشكلة البطالة بطرق أخرى، مثل التنفيذ العاجل لمشاريع التأهيل والتعمير.

وأثق في أننا يمكننا أن نواصل الحصول على الدعم القوي جدا الذي قدمه المجلس حتى الآن للإدارة الانتقالية، وفي أن المجلس سيبقى أعظم مصدر قوة لنا. وستعول تيمور الشرقية بصفة خاصة على مساعدة المجلس على ضمان عدم السماح باستمرار المضايقة التي وقعت مؤخرا على حدود تيمور الشرقية، وضمان قبول الجماعات الموالية للحكم الذاتي والميليشيات السياسية في تيمور الغربية لنتائج الاستطلاع الشعبي واختيارها لمسار عمل ديمراطي معتدل. أما بقية الجماعات المتطرفة والميليشيات في تيمور الغربية، فلا بد من نزع سلاحها وتسريحها إلى الأبد، وقد ناقشت ذلك مرة أخرى مع حاكم تيمور الغربية، ومع الجنرال كيكي سياناكري، القائد العسكري الإقليمي، ومع الحكومة في جاكرتا في الأسبوع الماضي، وحصلت على تأكيدات بأن ذلك سيحدث.

وأود أيضا أن أحث أعضاء المجلس على استخدام نفوذهم لضمان حصول الإدارة الانتقالية في أقرب وقت ممكن على الأرصدة اللازمة للاضطلاع بولايتها. وهذا أساسي بوجه خاص نظرا لجميع التكاليف الكثيرة المتعلقة بمهام الحكم الفعلية التي كلفنا المجلس بها في بلد مدمر.

وأود أن أحيطكم علما، بإيجاز، بالحالة العسكرية. إن الانتقال التدريجي الدقيق من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى العنصر العسكري للإدارة الانتقالية بدأ في ١ شباط/فبراير بنقل القطاع الشرقي بأكمله إلى قيادة الأمم المتحدة. وستستمر هذه العملية التدريجية طيلة الأسابيع الثلاثة القادمة إلى أن يتم النقل الكامل في الجزء الأخير من شهر شباط/فبراير.

وأود أن أشيد هنا باللواء بيتر كوسغروف، الذي عملت معه عن كثب منذ وصولي، وبالعاملين معه من رجال ونساء من مختلف الفرق للإنجازات العظيمة التي أحرزتها القوة الدولية في استعادة الأمن وصونه في تيمور الشرقية وعلى حدودها.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره. سأظل مدركا تماما لتوقع المجلس لتقديرات منتظمة للقوة العسكرية اللازمة للأمم المتحدة بغية إمكان إجراء تخفيضات فيها في تاريخ مبكر.

وفيما يتعلق بالمستقبل السياسي وما يتصل به من جدول زمني، فإنه من السابق لأوانه التنبؤ بالموعد الذي يجب أن تبدأ فيه عملية سن الدستور. وكما يتصور الأعضاء، فإن هذا سيؤدي إلى مسألتين أساسيتين أخريين، تتعلق إحداهما بتنظيم الأحزاب السياسية الجديدة، والأخرى بالانتخابات. وفي ضوء المشاكل الملحة التي نواجهها الآن في المجال الإنساني وفي مجال التعمير، فمن السابق للأوان أن ندخل السياسة في البيئة وأن نحول أنظارنا وأنظار التيموريين الشرقيين عن القضايا الملحة الكثيرة التي نواجهها أثناء هذه المرحلة الطارئة الأولية. ومع ذلك، أعتقد أننا - في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ - سنبدأ في التفكير وربما في العمل على معالجة هذه القضايا، وهي الدستور، والأحزاب السياسية، والانتخابات، وما يرتبط بها من جدول زمني يؤدي إلى الاستقلال.

ختاما، أود أن أوجز ما أعتقد أنه هام بالنسبة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. إن تيمور الشرقية، بوصفها بلدا نائيا يقطنه ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة، وموارده قليلة نسبيا، لها أهمية استراتيجية ضئيلة. ومع ذلك، فقد ناضل شعب تيمور الشرقية وعانى طيلة عقود لكي يحصل على استقلاله، وحتى وقت قريب جدا، فعل ذلك في وجه لا مبالاة عامة، باستثناء هذه المنظمة، ومجلس الأمن.

وبالتالي، أعتقد أن الأمم المتحدة مدينة لتيمور الشرقية. وبنفس القدر، تمثل تيمور الشرقية تحديا للأمم المتحدة لم يسبق له مثيل. ويطلب إلينا أن ندير ونحكم أرضا تبدأ من لا شيء تقريبا من حيث الموارد. وفي وقت تضاؤل الثقة وتزايد السخرية فيما يتعلق بالنظام المتعدد الأطراف، فإن تيمور الشرقية تتيح لنا الفرصة لكي نثبت للتيموريين الشرقيين الذين ظلوا مدة طويلة دون دعم، ولأنفسنا كذلك - أنه يمكن للإدارة الانتقالية أن تكون نموذجا لبناء الدولة في أحدث عمليات للأمم المتحدة يوافق عليها المجلس مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد فييرا دي ميللو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم المنصب الذي تحتلونه الآن. ويسرني أن أراكم في هذا المنصب الهام فور وصولكم إلى نيويورك. ويتعهد وفد بلادي بالعمل معكم، لا أثناء هذا الشهر فحسب، بل وخلال الفترة المتبقية للأرجنتين في مجلس الأمن. ويسرنا جدا وجودكم معنا هنا.

ويسرني أيضا أن أرى صديقي العزيز جدا سيرجيو فييرا دي ميللو يعود إلى نيويورك، وأن استمع إلى هذه الإحاطة الإعلامية الرائعة. إن النهج الموضوعي الشامل الذي حدده الآن يوحي بأن لتيمور الشرقية فرصة كبيرة جدا لكي تصبح نموذج بناء الدولة الذي ذكره. وأرجو أن تستمر هذه الإدارة النظامية، والدقيقة، والهادفة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ليس لدينا وقت طويل هذا الصباح، وأريد أن أركز بحق في بياني على نقطتين أو ثلاث نقاط فقط. أولا، انشغالنا - ونتفق هنا مع ما قاله سيرجيو فييرا دي ميللو إزاء عدم إتاحة الأموال في الميدان بالسرعة الكافية التي تسمح للإدارة الانتقالية بالاضطلاع بالتعمير وبغيره من العناصر التي تشكل مجموعة الأعمال المكلفة بها. وثانيا، حالة الأمن التي ترد بشأنها أنباء معظمها طيب، إلا أن بها كذلك بعض العناصر التي تقلقنا بعض الشيء. وثالثا، قلقنا إزاء الوتيرة البطيئة لنشر الشرطة المدنية.

وفيما يتعلق بالأمن، أرى أن المجلس مدين لكل من القوة الدولية في تيمور الشرقية والإدارة الانتقالية بإعادة الاستقرار إلى الحالة الأمنية. ونرحب بالتقدم المحرز في الانتقال السلس من القوة الدولية إلى الإدارة الانتقالية، ونأمل أن يستمر ذلك لكي يتم في الموعد المحدد له في نهاية شهر شباط/فبراير. ولكنني شعرت ببعض القلق عندما سمعت ملاحظات السيد فييرا دي ميللو بشأن أنشطة الميليشيا حول أويكوسي. ومن الواضح أن ذلك شيء ستحتاج كل من القوة الدولية، في الوقت المتبقي لها، والإدارة الانتقالية أن تراقباه عن كثب. وإذا أمكن للممثل الخاص للأمين العام أن يلقي المزيد من الضوء على تقدير الإدارة الانتقالية لنفوذ الميليشيا، ونشاطها، وقدرتها على إشاعة الفوضى على نحو مستمر، فسيهمنا جدا أن نستمع إلى هذا التقدير. ومن الواضح أن من الأفضل أن تسرع هذه العناصر العسكرية بالكف عن ممارسة نشاطها، وبالتسليم بأنها، مثلها مثل كل من عداها، يجب أن تعمل على تحقيق الهدف المشترك، وهو وجود تيمور شرقية تتمتع بالاستقلال والسلام.

ثانيا، إن العمل الذي أنجزه عنصر الشرطة المدنية في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مشجع حتى الآن، ولكن ما يقلقنا هو ارتفاع معدل الجرائم الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره. ومن الواضح أن ذلك يرجع إلى عدد من الأسباب. وقد أذهلتني بصفة خاصة الإحصاءات المروعة التي استشهد بها السيد فييرا دي ميللو في بداية بيانه عندما قال إن ٨٠ في المائة من السكان لا توجد لديهم وسائل دعم متطورة، في حين زادت الأسعار مرتين عما كانت عليه قبل الاستطلاع الشعبي.

وهذا الوضع يحتاج إلى استراتيجية مركبة. فمن الواضح أنه من غير المرجح أن تنخفض الجرائم إلا عندما تتوافر لأفراد الشعب العاديين في تيمور الشرقية فرص لكسب العيش. وهو يحتاج أيضا إلى عملية مدنية فعالة لحفظ النظام والأمن، ضمانا لعدم ضياع المكاسب التي تحققت بالفعل في مجال الأمن والمجتمع المدني.

وبالتالي، نرحب تماما بالاقتراح الداعي إلى بدء تدريب الشرطة المدنية في آذار/مارس. ومن الواضح أن من الصواب أن يركز الهدف من هذا التدريب على الإنفاذ الفعال للقوانين المحلية، ومن الواضح أيضا أن اضطلاع البعثة حاليا بمبادرات لإعادة المزيد من ضباط الشرطة المحليين إلى الخدمة شيء مستحب.

ورغم ذلك، أود أن أضيف فقط أن من المهم أن يعمل أولئك الضباط المحليون، لدى عودتهم، وفقا للمعايير المقبولة دوليا. ويحدوني الأمل أن يكون بوسع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تمزج عنصر تدريب مناسب عند نشر أولئك الأفراد، حتى يتسنى لقوة الشرطة أن تنطلق بكامل طاقاتها على الطريق الصحيح.

والتقدم المحرز في إنشاء الإدارة العامة أمر نرحب به بالمثل. ولكنني هنا أيضا أريد أن أؤكد على قلقنا حيال التأخيرات في صرف الأموال التي تشتد إليها الحاجة من أجل التعمير والمشاريع الأخرى. ومن المهم للغاية تشغيل الصندوق الاستئماني للبنك الدولي على وجه السرعة حتى يمكن البدء في هذه البرامج.

وأرجو ألا يتردد الممثل الخاص والأمانة العامة في اللجوء إلى المجلس إذا ارتأيا أن ثمة شيئا ما يمكن أن يفعله أعضاء المجلس أو المجلس نفسه للتعجيل بتلك العملية. ومن الواضح أن الفراغ الذي أشار إليه السيد فييرا دي ميللو غير مستصوب على الإطلاق، وعلينا أن نحاول ضمان زيادة العنصر المدني في أنشطة الإدارة المؤقتة، وأن تحقق هذه الأنشطة انطلاقة ممتازة، وعلى وجه الخصوص، كما ذكر الممثل الخاص، لتمكين الأمم المتحدة من الحفاظ على ثقة الشعب التيموري.

وأخيرا، أود أن أتعرض لمسألة حقوق الإنسان التي أشار إليها السيد فييرا دي ميللو بصفتها أحد الأهداف الرئيسية للإدارة المؤقتة، وبالذات في السياق المتعلق بالتحقيق وحماية الأدلة على ارتكاب جرائم خطيرة أثناء الفترة المؤسفة التي أعقبت الاستطلاع الشعبي في العام الماضي. ونرحب بنشر كل من تقرير لجنة التحقيق الدولية، واللجنة الإندونيسية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، المعروفة بـ "KPP-HAM". فالتقريران يوضحان بصورة صارخة جسامة ما حدث في تيمور الشرقية في العام الماضي.

وترى المملكة المتحدة من الحيوي تسليم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية للعدالة. وقد أوضح الرئيس واحد، رئيس إندونيسيا، في مقابلته مع رئيس الوزراء بلير قبل يومين أن إندونيسيا تريد إقامة العدل. ونحن نرحب أيما ترحيب بهذا الالتزام. فمن الضروري متابعة التحقيق في هذه القضايا بكل نشاط، حتى لو وصل إلى أعلى المراتب.

وقد عرضت المملكة المتحدة أن تدعم تلك العملية. ذلك أننا نتطلع إلى عملية قانونية موثوق بها في إندونيسيا، وإن كنا لا نستبعد أية خيارات أخرى.

ومن الأهمية بمكان أن يرد مجلس الأمن على رسالة الأمين العام المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير، التي تتصدر تقرير لجنة التحقيق الدولية. وكلي ثقة، سيدي الرئيس، في أنكم ستنظمون لعقد مشاورات غير رسمية في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي خصَّني بها.

وأود أن أذكِّر أعضاء المجلس بأن السيد فييرا دي ميللو، كما نعرف جميعا، مرتبط بمواعيد حول فترة الظهيرة. وبالتالي، أطلب إلى الممثلين التزام الإيجاز قدر الإمكان.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى عبارات الترحيب التي وجِّهت إليكم، سيدي، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل أثناء شهر رئاستكم.

أود أيضا أن أشكر السيد فييرا دي ميللو مرة أخرى على جودة ووضوح بيانه. كما أن التقرير الخطي الذي قدمه لنا كان مفصلا للغاية، وأتاح لنا تكوين صورة واضحة وإيجابية بدرجة مشجعة عن أعمال إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية. وفي الوقت ذاته، يسرنا، بالتأكيد، أن يكون الشخص المسؤول عن هذا التقرير والمكلف بعملية الأمم المتحدة في الميدان، بيننا هنا اليوم ليؤكد لنا ما ورد في التقرير، وربما ليرد على أسئلتنا.

والواقع هو أن الوضع بسيط تماما، ما دام معظم الأمر يعتمد على مقدار الثقة التي نضعها في سيرجيو دي ميللو. ونحن نثق فيه كل الثقة، لأننا نعرف أن لديه الطاقة والقدرة والدينامية على النجاح في إنجاز مهمته التي وصفها عن جدارة بأنها بعثة بناء تعاوني. فهي ليست مجرد مهمة لسد فراغ، أو لإدارة مؤقتة لتيمور الشرقية؛ وإنما هي العمل في الميدان مع التيموريين الشرقيين، لتشييد هيكل جديد. وأكرر مرة أخرى، أنني

أعتقد أن سيرجيو فييرا دي ميللو يؤدي عمله بكل الكفاءة المعروفة عنه.

ومن ثم، لا أجد لدي سوى بضعة أسئلة أطرحها على السيد فييرا دي ميللو، حيث أنه نفذ كل ما كان متوقعا. فهو يلتقي بجميع الأطراف التيمورية، ويقوم بزيارات لإندونيسيا، ويبذل كل ما في وسعه لتحقيق ما ينبغي أن يكون هدفنا المشترك: ألا وهو المصالحة الوطنية التي ستسمح بعودة كل من غادروا. هذا علاوة على أنني، في هذا السياق، سأكتفي بسؤال واحد بسيط.

ونشير هنا إلى المتواجدين في تيمور الغربية، وإلى المتواجدين في مخيمات اللاجئين، وإلى وتيرة عودتهم. ومع ذلك، فمنذ بداية هذه القصة الطويلة، نلاحظ أن كثيرا من التيموريين غادروا إلى بلدان أخرى تبعد كثيرا عن المنطقة. فهل لدى السيد فييرا دي ميللو أية فكرة عن عدد التيموريين الذين هاجروا بعيدا عن تيمور، وعدد من لم يتوجهوا إلى تيمور الغربية أو إلى إندونيسيا، ولكنهم غادروا إلى بلدان أخرى، ويأملون، مع ذلك، في العودة إلى بلدهم؟

وكما لاحظ السيد فييرا دي ميللو بخصوص إمكانيات الإدماج أو إعادة الإدماج في الخدمة المدنية، فإن الأمر كله يتوقف أساسا على جهوده في النهوض بالمصالحة الوطنية. ولا يساورني أدنى شك في أنه وفريقه قد أحرزوا بالفعل تقدما في هذا الشأن، حيث أنه تم بالفعل إنشاء المجلس الاستشاري الوطني. ومع ذلك، أعتقد أنه شدد على المفتاحين الأساسيين لإنجاز النجاح المطلق: الأول هو مسألة حقوق الإنسان والعدالة، والآخر هو ما إذا كانت الظروف الاقتصادية ستعطي جميع التيموريين ضمانا من نوع ما بإمكانية العمل والعيش في وئام في بلد أعيد تعميره.

فيما يتعلق بالعنصر الأول، أقول باختصار، إنني أؤيد كل ما قاله السفير إلدون. ونحن ندرك ونُقدر أن واجب تذكُّر ما حدث وإقامة العدل مفهوم، لحسن الحظ، لا في تيمور وحدها، وإنما أيضا في إندونيسيا نفسها، كما يتبين من تقرير سلطات التحقيق الإندونيسية. وهذا شيء يبعث في نفوسنا الأمل. فنحن نريد أن نرى ظاهرة الإفلات من العقاب وقد اقتُلعت من جذورها، ونريد إقامة العدل. وقد لاحظنا مع الاهتمام الجهد الطوعي الذي تبذله السلطات الإندونيسية في هذا الصدد. وأعتقد أن هذا مدعاة للأمل في أننا سوف نتمكن من أداء ذلك الواجب لضمان إقرار العدالة - العدالة التي يأمل سكان تيمور الشرقية والمجتمع الدولي في تحقيقها - بطريقة تتوافق مع أماني السلطات الإندونيسية وسكان تيمور، على حد سواء. ويبدو لي أن هذا هو أحد التطورات التي تبعث على الرضا. وحسبما صرح السفير إلدون، سوف نناقش هذا التطور مرة أخرى في مشاوراتنا، تحت سلطة رئيس مجلس الأمن.

والشرط الثاني، المفتاح الثاني، هو الحالة الاقتصادية. يجب أن نتمكن من توفير بعض الآفاق على الفور لظروف معيشية مقبولة لسكان تيمور. وفي هذا السياق يجب أن نعترف ببعض الحوادث المتتالية التي وقعت مؤخرا، التي شهدها السيد فييرا دي ميللو - وفي الحقيقة، كاد أن يقع ضحية لها؛ وأعتقد أنه مر بتجارب صعبة هناك - نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية. ولن تكون هناك عودة أو تسوية حقيقية ما لم يطمئن الموجودون في المخيمات أن بالمستطاع ليس فحسب إعادتهم، بل أيضا عودتهم إلى أوضاع حياة طبيعية.

وأشار الممثل الخاص إلى حجم المساهمات التي جرى التعهد بدفعها في اجتماعات المساهمين وأعرب عن ترحيبه بتلك المساهمات. ولكنه أكد أيضا أنه حدث تأخير في تسديد دفعات الأموال. وأثار موضوع ضرورة تمكنه من الاعتماد على مساهمات الأمم المتحدة وإذا أتيح للسيد فييرا دي ميللو بعض الوقت، أطلب منه أن يذكر لنا بمزيد من التحديد الاحتياجات التي يتعين تلبيتها، بما يتجاوز مجرد إصدار النداءات. وكيف يتصور، من الناحية المالية، سبل ووسائل تحويل الأموال التي تمكن إدارته من مزاولة أعمالها.

وفي هذا السياق المالي، ومن المفيد القيام بعمل كل شيء يكون من شأنه أن يخفض العبء المالي عن قوة الأمم المتحدة، ويمكن توجيه الوفورات أو إعادة توجيهها نحو الإدارة المدنية، وأن تحسين أوضاع الأمن العام ربما ييسر تخفيض قوام قوة الأمم المتحدة ذاتها، ويؤدي إلى تحقيق وفورات. وعندئذ تتمكن الدول من تخصيص أموالها لإدارته.

هذه هي أسئلتي وتعليقاتي أطرحها على السيد فييرا دي ميللو. وأشكره، مرة أخرى على مساهمته وأؤكد من جديد مرة أخرى على ثقتنا الكاملة به وبكم، السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. ونتطلع إلى العمل معكم عن كثب ونعتقد بأن هذا الشهر سيكون مليئا بجهود نشطة ومثمرة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير هولبروك على رئاسته البارعة في الشهر الماضي.

لقد نظر وفدي عن كثب في تقرير الأمين العام الشامل، ولعلي أضيف القاتم، المتضمن في الوثيقة S/2000/53. واستمعنا في هذا الصباح إلى السيد فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، الذي قدم عرضا مفيدا، وينبغي لي أن أصرح أيضا بأنه كان صريحا وموجزا عن الحالة في تيمور الشرقية. ولقد استفدنا بذلك العرض إلى حد كبير، ولكن في الوقت نفسه، لا بد أن نقول إنه يؤدي هو وفريقه مهامهم على أفضل وجه في ظل ظروف صعبة جدا. ولقد طلب الأمين العام من فريق ممثله الخاص أن يبذل قصارى جهده في الأشهر الثلاثة الماضية، وأعتقد بأن هذا هو ما يفعله الفريق. وآمل أن تستمر جهوده في العطاء في الأشهر المقبلة.

وأود أن أعرض بعض النقاط. ومع أخذ نصيحتكم، السيد الرئيس في الاعتبار، بأن نتوخى الدقة في الكلام، أود أن أوجز ثماني نقاط. وقررت أن أطرح الحالة الإنسانية جانبا، لأنه تم التصدي لها بصورة ملائمة، في التقرير وفي عرض السيد فييرا دي ميللو، على حد سواء. وأعتقد بأن فريق الأمم المتحدة هناك يؤدي مهمته على أفضل وجه في ذلك الميدان.

تتعلق النقطة الأولى التي أطرحها بحالة سلامة الجماهير والقانون والنظام. وحسبما ذكر آخرون، نعتقد أن لهذه النقطة أولوية وينبغي التصدي لها. وفي هذا السياق، نحث على نشر عنصر شرطة مدنية كامل في أسرع وقت ممكن. وعلمنا في الشهر الماضي أنه لم ينشر هناك سوى ربع القوة المأذون بها. ونعتقد أن بالمستطاع الإسراع في عملية الانتشار وأن تلك المسألة لها أولوية.

ثانيا نعتقد أن عودة اللاجئين تتسم أيضا بالأهمية، وكذلك قيام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بتسهيل عودة اللاجئين. ونود أيضا أن نلتمس من الحكومة الإندونيسية ومن غيرها من المعنيين بهذه المسألة تسهيل هذه العملية.

ثالثا، نعتقد بأن بناء القدرات مجال حاسم الأهمية. والأمم المتحدة ينبغي النظر إليها لا على أنها تأمر وتنهي هناك. بل ينبغي لها أن تبني القدرات لدى السكان المحليين حتى يتمكنوا من تحمل المسؤولية. وفي هذا السياق، نشعر بسعادة كبيرة لأن المجلس الاستشاري الوطني يؤدي مهامه على أفضل وجه، ويجتمع بصورة منتظمة مع موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الذين يقدمون لهم المساعدة. ونعتقد أن تركيز بناء القدرات ينبغي أن ينصب على مجال التنمية البشرية وعلى الحكم. واعتقد بأن هذا هو المجال الذي أثمر فيه عمل الأمم المتحدة في بلدان أخرى، وهو العمل الذي ينبغي أن تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وتتعلق النقطة الرابعة التي أطرحها بحالة البطالة. وحسبما ينص التقرير وحسبما ذكر السيد فييرا دي ميللو، لا تتوفر لـ ٨٠ في المائة من السكان سبل العيش، ويعاني ٥٠ في المائة من السكان من الأمية. وفضلا عن ذلك، وحسبما قرأنا في جريدة هيرلد تريبيون اليوم، أدت حالة البطالة إلى العنف وقرأنا أن ٠٠٠ ٧ من سكان تيمور الشرقية اصطفوا في طوابير لتقديم طلبات لشغل ٢٠٠٠ وظيفة في الأمم المتحدة وأنهم لجأوا، في نهاية الأمر، وبسبب الإحباط، إلى العنف وبدؤوا في رشق الحجارة. وأعتقد أن هذا المجال ينبغي أن نتصدى له بفعالية قدر المستطاع. وفيما يتصل بالتعليم نود أيضا أن نرى التركيز على تعليم البنات. واعتقد أن هذا شيء ينبغي أن يدرج ضمن تركيز جهود التعليم في تيمور الشرقية.

وتتعلق نقطتي الخامسة بالنظام القضائي والإدارة المدنية، الذي أعتقد بأنه جزء من مهمة بناء القدرات التي تكلمنا عنها. وشعرت بالسعادة اليوم لسماع أن سكان تيمور الشرقية يقومون بدور ريادي. وذكر السيد فييرا دي ميللو الأعمال التحضيرية لمدونة قواعد الإجراءات الجنائية والتدريب الجارية حاليا في استراليا من أجل أغراض قضائية. وأعتقد أن هذا النهج إيجابي ونعتقد بأن بالمستطاع المضي قدما في هذا النهج.

النقطة السادسة تتعلق بجهود المصالحة. ونشعر بسعادة كبيرة لأن الحكومة الإندونيسية تتعاون إلى حد كبير في هذا المجال. والزيارة التي قام بها السيد فييرا

دي ميللو في الشهر الماضي إلى جاكرتا، وأيضا الزيارة المقترحة التي من المقرر أن يقوم بها الرئيس وحيد إلى تيمور الشرقية، علامتان هامتان جدا على أن جهود المصالحة تجري حاليا في الاتجاه الصحيح.

وتتعلق النقطة السابعة بانتهاكات حقوق الإنسان. واعتقد بأن هذا هو ما فهمناه من العرض الذي قدم اليوم، ومن تقرير لجنة التحقيق الدولية، ومن التقرير الذي أعدته اللجنة الإندونيسية للتحقيق. وتشير كل هذه التقارير إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونعتقد أن من الضروري التصدي لتلك الانتهاكات. ولكن يتمثل اهتمامنا الفوري في أنه ينبغي أن نحاول إيجاد حالة لا تتكرر فيها تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار.

وتتعلق نقطتي الثامنة بالدعم الإقليمي. فنحن نعتقد أنه ينبغي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنظمة الإقليمية الأخرى، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التقدم لدعم جهود التنمية والمصالحة في تيمور الشرقية. وأعتقد أن الجهات الفاعلة والقوى الإقليمية يمكن أن تضطلع بدور مفيد جدا في هذا الصدد.

وأخيرا، حينما تكلم السيد فييرا دي ميللو عن التحدي المتمثل في بدء الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية والأعمال الإنمائية المقررة لفترة الست شهور الأولى، طلب دفع جزء مقدم من الأرصدة بسرعة. نعم، هذا أمر هام، ونعتقد أنه سيكون من الممكن التوصل إلى آلية تسفر عن الدفع السريع للأرصدة. ولا يعرف عن الأمم المتحدة الاستخدام السريع للموارد المتاحة لها. وبالنسبة لتيمور الشرقية لدينا التزام مقداره ٥٢٢ مليون دولار لـ ٠٠٠ ٨٠٠ شخص. وهذا التزام كبير، وسيكون من المحبط حقا أن نرى الجهود تتعثر وتفشل بسبب عدم دفع الأرصدة. وأعتقد أن هذا هو الأمر المهم وأننا لا يمكننا ولا ينبغي لنا، بوصفنا أعضاء في المجلس، أن نسمح بحدوث ذلك. إذ علينا أن نحرص على ألا نترك حماس التيموريين الشرقيين للاستقلال يفتر في هذه المرحلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن كندا، شأنها شأن غيرها من الدول، تود أن تعرب عن تقديرها البالغ لما نعتبره جهودا وإنجازات بارزة قام بها سيرجيو فييرا دي ميللو. ويستحق السيد فييرا دي ميللو إشادة خاصة لإشراكه أهل تيمور الشرقية عن كثب في أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولعمله، عن طريق إنشاء المجلس الاستشاري الوطني، لبناء القدرات المحلية للأمن والحكم الذاتي في جميع أرجاء الإقليم.

ونحن نرحب بالخطوات البنّاءة التي اتخذتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والحكومة الإندونيسية، للعمل معا للتعجيل بعودة اللاجئين، وتنسيق إنشاء نقاط التفتيش وعمليات عبور اللاجئين للحدود، إلى جانب الحد من المناوشات الحدودية. إلا أننا نظل نشعر بالقلق إزاء استمرار حالات استهداف ميليشيات تيمور الغربية للمدنيين والقوات التابعة للقوة الدولية في تيمور الشرقية، ونغتنم هذه الفرصة لندعو الحكومة الإندونيسية إلى مضاعفة الجهود لوقف أعمال العنف هذه تماما.

وترحب كندا بالنشر الذي تم في هذا الأسبوع لتقريري كل من لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية واللجنة الإندونيسية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وقد دعمت كندا هذين التحقيقين المتوازيين، حيث أننا نؤمن بشدة بالمصالحة عن طريق الحقيقة والعدالة. وستتاح لإندونيسيا فرصة محاكمة مواطنيها على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وقد تشجعنا في هذا الصدد بإعلان الرئيس وحيد بأن منتهكي حقوق الإنسان لن يفلتوا من العقاب.

وتضم كندا صوتها إلى السيد فييرا دي ميللو وغيره في الإعراب عن القلق إزاء التصاعد الأخير في الجرائم العنيفة في تيمور الشرقية وإمكانات حدوث مشاكل اجتماعية خطيرة ناجمة عن البطالة المرتفعة على نحو بالغ والمستمرة والبنية التحتية المدمرة. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تماما جهود السيد فييرا دي ميللو المركزة لإدماج التيموريين الشرقيين في وظائف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وفي عمليات صنع القرار فيها.

وتسهم كندا حاليا في القوة الدولية في تيمور الشرقية بسرية مشاة معززة قوامها ٢٥٠ فردا تقريبا. وسفينة الدعم البحري وطائرة النقل من طراز C-130 اللتان كانتا ضمن المساهمة الكندية أكملتا مهمتيهما وعادتا إلى كندا قبل أعياد الميلاد. وستسحب كندا مساهمتها الحالية بحلول نيسان/أبريل من هذه السنة.

بيد أننا مسرورون لأن سرية المشاة الكندية ستتحول إلى فرقة قبعات زرقاء في ٢١ شباط/فبراير. وكما ذكرت في كل من الجلسات الرسمية وغير الرسمية في عدة مناسبات، فإن هذه العملية كان من الممكن أن تكون عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة منذ البداية بل وكان ينبغي لها أن تكون ذلك. ولو كان حدث ذلك، لكانت العملية قد نظمت على نحو متجانس أكثر سياسيا، ولكان قد أمكن تقسيم تكاليفها الكبيرة على نحو ملائم ومنصف أكثر بين الدول الأعضاء.

وسيظل خمسة موظفين كنديين مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، إذ طلب إلينا إبقاؤهم؛ بيد أن معظم المساهمة الكندية في المستقبل من المتوقع أن يكون في هيئة مساعدة إنسانية. ومنذ شهر نيسان/أبريل الماضي، وفرت كندا قرابة ٧ مليون دولار دعما لعملية الاستشارة التي قامت بها الأمم المتحدة، وللمساعدة الإنسانية، ولجهود المصالحة في تيمور الشرقية. وتعمل كندا حاليا عن كثب مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، ومع التيموريين الشرقيين بالطبع، لتحديد الشكل الأنسب من المساعدة الكندية على المدى الطويل لشعب تيمور الشرقية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم، يا سيدي، وأنتم تترأسون مداولات المجلس خلال شهر شباط/فبراير. ونحن على يقين من أنه تحت قيادتكم وتوجيهكم الحكيمين ستدار أعمال المجلس بطريقة كفؤة وفعالة. وأؤكد لكم تعاون وفدي معكم.

ويرغب وفدي في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، في مجلس الأمن. ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل جدا وأن نشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الواضحة جدا عن أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وقد استمعنا باهتمام شديد إلى تقييمه للحالة هناك. ونحن ندرك التحديات الهائلة التي تواجهه وهو يسعى مع أعضاء الإدارة الانتقالية بالتعاون مع شعب تيمور الشرقية، لوضع أساس التحول إلى الاستقلال.

وكما أشار السيد فييرا دي ميللو، يتوقع أهل تيمور الشرقية الكثير من المجتمع الدولي، ومن الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وهم يواجهون حالة اقتصادية واجتماعية خطيرة، فمستويات الجريمة مرتفعة، ونسبة البطالة عالية، حيث أن أكثر من ٨٠ في المائة من الشعب ليس لهم موارد دخل واضحة ونسبة الأمية بينهم تفوق ٥٠ في المائة. ومن الواضح أن حاجات التيموريين الشرقيين يجب أن تلبى على جميع الأصعدة. ومن ثم، فقد سررنا للبرنامج الطموح الذي أعلنه الممثل الخاص للأمين العام والأهداف التي اقترحها للإدارة الانتقالية لفترة الستة شهور الأولى. ونود أن نهنئه ونهنئ موظفيه على نهجهم الدينامي والنشط.

وتؤيد جامايكا بشدة عمل الإدارة الانتقالية ودورها غير المسبوق في بناء الأمة. ودورها المتمثل في إنشاء نظام صالح وديمقراطي ومستدام للحكم والإدارة العامة دور بالغ الأهمية. ومشاركة أبناء تيمور الشرقية في إنشاء هذه المؤسسات وبنائها لها أهمية أساسية، حيث أن ذلك سينشئ لديهم شعورا بملكيتهم للعملية. وبالتالي، كان من المشجع أن نسمع من السيد فييرا دي ميللو تقييمه لعمل المجلس الاستشاري الوطني ولمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة. ونحن نعتبر ذلك خطوة إيجابية صوب المصالحة الوطنية. وقد أنشئت بعض اللجان بالفعل، ونحن نتطلع قدما، خلال الأشهر القليلة المقبلة، إلى سماع أنباء عن إنشاء اللجان الأخرى وعن العمل الذي تضطلع به.

وقد تشجعنا بتعاون حكومة إندونيسيا ونأمل أن تؤدي العلاقات التي أنشأتها الإدارة الانتقالية والزيارة المقبلة لرئيس إندونيسيا في أواخر هذا الشهر إلى تيمور الشرقية إلى تطبيع العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. ونأمل أن يسمح ذلك بتعجيل عودة اللاجئين وإعادة توطين من يرغبون في العودة إلى إندونيسيا. ولكن في حين أن وتيرة عودة اللاجئين كانت مشجعة، حيث بلغ عدد من رجعوا حتى الآن ٠٠٠ ١٣٠، يشير تقرير الأمين العام إلى أن الأحوال في مخيمات اللاجئين لا تزال تبعث على القلق، وبالنسبة لنا تمثل إعاقة وصول أفراد الأمم المتحدة إلى المخيمات أمرا غير مقبول. ونأمل أن تجري معالجة ذلك بسرعة.

حتى الآن، لا بد من الثناء على تعاون المجتمع الدولي، كما يشهد عليه مستوى الدعم الذي ظهر في المؤتمر الأخير للإعلان عن التبرعات. لكننا نلاحظ أن السيد فييرا دي ميللو لا يزال يدعو إلى صرف تلك الأموال بسرعة، ونأمل أن يتناول المجتمع المانح الدولي هذا بشكل جاد.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نحن نشعر بقلق عميق بشأن حوادث العنف. وقد عملت هذه الحوادث على تقويض الحالة الأمنية المستقرة بشكل عام. ونلاحظ أن قوة الأمم المتحدة ستتخذ موقفا حازما في صون الأمن في أنحاء البلاد. ومع ذلك، كون هذه الحوادث لا تزال مستمرة الحدوث وأنها حدثت مؤخرا جدا - وسببها الواضحان البطالة والإحباط - لا يزال يدل على الأهمية التي يجب على الإدارة الانتقالية الاستمرار في إيلائها عند اضطلاعها بولايتها. ونحن متفقون مع المتكلمين السابقين الذين أبرزوا وضع القانون والنظام. وإن الحاجة إلى وزع شرطة مدنية، وإلى تدريب قضاة وإقامة نظام قضائي مسألة ضرورية إذا ما أريد توفير عملية قضائية وعملية شرطة قابلة للعمل لشعب تيمور الشرقية.

أشار السيد فييرا دي ميللو إلى الحاجة إلى إعادة إنشاء سجون، وإلى ضرورة أن يوضع عمل الشرطة العسكرية ومراكز الاحتجاز التابعة للقوة الدولية في تيمور الشرقية تحت إدارة مدنية. ولذلك يسرنا أن نلاحظ المشاركة في تدريب أبناء تيمور الشرقية، ومن بينهم أفراد قضائيون وأفراد خدمة مدنية، إضافة إلى مسؤولين آخرين.

وتقرير الأمين العام يؤكد أيضا عددا من التطورات الإيجابية، ليس أقلها إنشاء لجنة الخدمة القضائية الانتقالية ولجنة الخدمة العامة. ونثني على البلدان التي وفرت تسهيلات تدريبية لتيمور الشرقية. ونعتقد أن كامل مسألة تنمية الموارد البشرية أساسية لإحراز التقدم في تيمور الشرقية. ونلاحظ الجهود التي بذلت في إعادة هيكلة النظام التعليمي، ونحث على إدماج برنامج محو أمية الكبار في هذا. والحقيقة التي قيلت لنا بشأن المشاريع ذات الأثر السريع مع البنك الدولي، ينبغي ألا تصرف أنظارنا عن كوننا نحتاج إلى برامج طويلة الأجل تتناول التنمية القابلة للاستدامة في تيمور الشرقية. ونعتقد أن من المهم للغاية أن توضع هذه البرامج الطويلة الأجل في الأشهر القليلة القادمة.

إن الأمين العام يؤكد في تقريره ضرورة تحقيق نتائج ملموسة لشعب تيمور الشرقية بتوفير العمالة وتقديم طائفة من الخدمات العامة، بينما تدعم إعادة إدماج المشردين من تيمور الشرقية. وعدم تحقيق هذا يمكن أن يمثل ببساطة، مخالفة للجهود التي يبذلها الجميع لإحلال السلام والأمن لشعب تيمور الشرقية.

أود أن أشير باختصار إلى التقارير التي قدمت، والتي تشير إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ونحن نعتقد أن هذه يجب أن يتناولها المجتمع الدولي وحكومة إندونيسيا. وقد لاحظنا العزم الذي أعربت عنه الحكومة الإندونيسية لمحاكمة مرتكبيها.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن تأييد وفد بلدي لعمل الإدارة الانتقالية وأتمنى للسيد فييرا دي ميللو والعاملين معه كل نجاح في جهودهم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثلة جامايكا على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إليّ.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشارككم في التقدير السامي لنشاط سلفكم - سيدي الرئيس - الممثل الدائم للولايات المتحدة، السيد ريتشارد هولبروك، أثناء عمله رئيسا لمجلس الأمن، ونعرب عن أحر تمنياتنا لكم بالنجاح في عملكم في مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، لإحاطته الإعلامية الشاملة والهامة للغاية.

بالنظر إلى ضيق الوقت، سأقصر كلامي على ذكر تقييمنا السياسي العام للحالة، دون الدخول في تفاصيل بشأن مسائل محددة جرى تناولها فعلا في بيانات سابقة. إننا نرى أن تقرير الأمين العام بشأن النتائج المبدئية لعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يوفر أساسا كافيا لتقييم مرض. وهذه النتيجة تستند إلى ثلاثة عوامل أساسية تحدد الحالة الراهنة في الإقليم: تحسن كبير في الحالة الأمنية؛ وثانيا، إنشاء آلية يشارك من خلالها أبناء تيمور الشرقية في صنع القرارات، نأمل أن تدعم بفضلها عملية المصالحة؛ وثالثا، الإنشاء الناجح لإدارة

انتقالية تحت القيادة الماهرة الواسعة النطاق للممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

إننا، بطبيعة الحال، ما نحن إلا في بداية طريق طويل معقد سيتحتم على تيمور الشرقية أن تقطعه لتحقق الاستقلال والتنمية السياسية والاقتصادية المستقرة. ومع ذلك، نعتقد أنه بدأت فعلا بداية طيبة. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق إزاء أنباء متواترة عن حلقات من الأنشطة التي تقوم بها ميليشيات مؤيدة للاندماج، أدت إلى وقوع حوادث على الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية، وإلى حملة تخويف ضد اللاجئين من تيمور الشرقية ونحن نعتمد على كون الاتفاقات ذات الصلة بين السيد زنانا غوسماو والسيد جووا تافاريز بشأن تسريح وحدات الميليشيا ستنفذ في المستقبل القريب جدا.

إن ضمان الأمن وإقامة حكم إداري، بطبيعة الحال، أساسان هامان لمواصلة تطبيع الحالة في تيمور الشرقية. ومع ذلك، فإن الاستقرار الحقيقي غير ممكن التصور دون اقتصاد يعمل بشكل طيب. ومن دواعي سرورنا أن المجتمع الدولي لا يزال يستجيب بسرعة لاحتياجات تيمور الشرقية. وتشهد على ذلك نتائج اجتماع المانحين الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر في طوكيو. ونعتقد أن هذا أنشأ بداية إيجابية لتحقيق الأهداف في مجالات الإدارة المدنية والتعمير والتنمية.

في الختام، أود مرة أخرى أن أتمنى للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو وجميع أفراد الإدارة الانتقالية أكبر نجاح ممكن في عملهم.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): وفد بلدي يتشاطر تماما ملاحظات الثناء التي وجهت إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سلفكم، السفير هولبروك. ويسر وفد بلدي أيضا أن يرى السيد سيرجيو فييرا دي ميللو هنا مرة أخرى ليخاطب المجلس في هذه المناقشة عن موضوع تيمور الشرقية، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة منذ تولى منصبه هناك.

ووفد بلدي يشعر بامتنان لأن الأمن في تيمور الشرقية قد تحسن تحسنا كبيرا، بالرغم من بعض المشاكل الباقية، الأمر الذي يبشر بانتقال مبكر سلسل للإقليم إلى الاستقلال في المستقبل غير البعيد. ونحن نرحب بوزع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على مراحل، ونأمل أن يكتمل على النحو المقرر.

إن وفد بلدي يلاحظ بقلق الأنباء عن تزايد الجريمة، الذي يعزى إلى البطالة المنتشرة، والفقر، وتسوية الخلافات الماضية. ويجب معالجة الحالة بسرعة ومنعها من الانتشار، حتى يمكن إحلال ثقافة السلم وحكم القانون، محل ثقافة العنف وانتهاك القانون.

ويبدو فعلا أن الحالة تقتضي المزيد من أفراد الشرطة أكثر من قوات حفظ السلام. وفي ذات الوقت ينبغي معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تزايد أعمال الإجرام عن طريق برامج التنمية وإعادة التعمير، التي يجب الاضطلاع بها عاجلا لسد حاجة السكان الذين اقتلعوا من أماكنهم وشردوا في معظم الحالات أثناء الصراع، والذين تجب مساعدتهم الآن على الاستقرار لدى عودتهم إلى ديارهم وقراهم.

وفي هذا الصدد، نحن سعداء بالاستجابة العظيمة التي بدرت خلال اجتماع المانحين في طوكيو في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وينبغي أن تسخر هذه الأموال سريعا وبفعالية لأغراض جهود إعادة التعمير. ولذا فإننا نرحب بمشاريع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ذات الأثر السريع ومشاريع إصلاح الطرق التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانتقالي، التي وفرت عمالة للسكان المحليين.

وفيما يتعلق بأعمال الثأر والانتقام بين الجماعات المتخاصمة، ينبغي بذل جهود جادة لتعزيز المصالحة الوطنية بين سكان تيمور الشرقية، بالإضافة إلى الجهود الفعالة لتجريد المقاتلين السابقين من السلاح في كلا الجانبين. وسنكون مقدرين لو أن السيد فييرا دي ميللو ذكر شيئا عن موضوع تجريد المقاتلين السابقين من السلاح، إذا سمح له الوقت أن يفعل ذلك. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي جميع الأطراف المعنية إلى أن تسارع بجهودها المبذولة للمصالحة وأن تستخدم المجلس الوطني الاستشاري

لهذا الغرض. ونعتقد أن المؤسسات التقليدية المحلية مثل الكنيسة وشيوخ القرية يمكن أيضا أن تضطلع بدور ميسر.

ويسر ماليزيا أن تلاحظ تحسن العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. ويحدونا الأمل في أن تزيد زيارة الرئيس وحيد إلى تيمور الشرقية المخطط لها في وقت لاحق من هذا الشهر من تحسين هذه العلاقات. وكما أعلنا كثيرا في الماضي، من المهم لتيمور الشرقية أن تضطلع بالمصالحة، ليس بين مواطنيها فحسب، ولكن أيضا مع جارها المباشر، أي إندونيسيا. ونحن نرحب ترحيبا حارا بهذه الاتجاهات الإيجابية. وماليزيا بدورها تتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها السيد كسانانا غوسماو والسيد راموس - هورتا إلى كوالالمبور في وقت لاحق من هذا الشهر. ونرحب بأي تحرك من تيمور الشرقية في سبيل اندماجها في المنطقة. وأنا واثق من أن دول المنطقة ستستجيب على النحو الملائم.

ومن الواضح أنه وفقا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد فييرا دي ميللو، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإعادة تعمير تيمور الشرقية، ويجب أن يضطلع به على جناح السرعة نظرا للآمال الكبيرة لدى شعب تيمور الشرقية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه القوي لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان أو انتهاكها، فنحن نعتقد أيضا أنه يجب أن يكون هناك بيان كامل لما حدث، حتى تقام العدالة ويحاسب المسؤولون عن الجرم. ولكننا نلاحظ أيضا أن إندونيسيا قد اتخذت خطوات إيجابية ملموسة في معالجة هذا الموضوع. واتخذت تلك الخطوات بجدية ودون خوف أو محاباة. وأعتقد أنه ينبغي للمجلس أيضا أن يأخذ هذا الجانب في الاعتبار وهو ينظر في التقرير.

وختاما، نود أن نشيد بالممثل الخاص والإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وجميع موظفي الإدارة الانتقالية لعملهم الممتاز الذي اضطلعوا به في ظروف صعبة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد يل تشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأرجو أن تطمئنوا إلى كامل دعم وفد أوكرانيا لكم.

وأود أيضا أن أشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة التي وفرت لنا صورة جلية وموضوعية للحالة في تيمور الشرقية والأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وإنه لأمر حسن أن نراه هنا ونتمنى له كل النجاح. وأنا واثق من أن تصميمه الشخصي لا يمكن أن يدع مجالا للشك في أن تحقق البعثة البالغة الصعوبة التي يترأسها المزيد من الإنجازات.

وأود فقط أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة. ويسرنا أن نلاحظ أن الحالة الأمنية الداخلية في تيمور الشرقية قد أصبحت طبيعية إلى حد كبير، وخاصة بفضل القوة الدولية في تيمور الشرقية. ونعتقد أنه ينبغي لقوة الأمم المتحدة أن تتخذ موقفا حازما في حفظ الأمن في جميع أرجاء الإقليم. ونلاحظ مع الارتياح إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لتيمور الشرقية، الذي يمكن من خلاله لممثلي التيموريين الشرقيين أن يشاركوا في عملية صنع القرار. وهذه خطوة هامة على الطريق المفضي إلى المصالحة ثم تنمية الإقليم، فضلا عن أنها دليل على العلاقات الجيدة للغاية بين الإدارة الانتقالية والتيموريين الشرقيين.

ونرحب كذلك بالتطورات الإيجابية في العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. فهذا من شأنه أن يوفر أساسا صالحا للاستقرار المستقبلي في المنطقة كلها.

ويسرنا أن نلاحظ أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية قد أنشأت عناصر أساسية في النظام الإداري وتقوم بتنسيق الجهود الإنسانية بصورة فعالة. ولأن الآثار المدمرة للتدمير المنتظم والعنف الذي حدث في أيلول/سبتمبر الماضي وما تبع ذلك من تعطيل للخدمات المدنية والعامة ستظل تشكل معوقات خطيرة في المستقبل المنظور، نعتقد أن إنشاء نظام أساسي للحكم وعنصر الإدارة العامة يجب أن يظل من بين المهام ذات الأولوية للإدارة الانتقالية.

ونشعر بقلق عميق إزاء ظروف اللاجئين في المخيمات في تيمور الغربية ونشعر بالقلق أيضا إزاء المشاكل الخطيرة التي تواجه اللاجئين في تيمور الغربية الذين يحتاجون إلى العودة إلى تيمور الشرقية، وكذلك الترهيب المستمر الذي يجدونه من الميليشيا. ومن سوء الطالع أن هناك عددا من الصدامات والحوادث العنيفة التي وقعت على الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية. وفي هذا السياق، نرحب بتوقيع القوات الإندونيسية المسلحة والقوة الدولية في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في ١٢ كانون الثاني/يناير، على مذكرة لتنظيم تعاونها في المناطق الحدودية، بما في ذلك معالجة الحوادث. ونلاحظ كذلك أن عنصر الشرطة المدنية التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية قد اضطلع بعدة تدابير عاجلة لكفالة توفر مستوى مقبول من القانون والنظام ومنع هذه الحوادث.

ونشعر بقلق عميق إزاء زيادة معدل الجريمة في تيمور الشرقية، التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار الداخلي في الإقليم. وإن الفقر المدقع والبطالة هما السبب وراء الإحساس المتزايد بالإحباط في مجتمع تيمور الشرقية وبالتالي ينبغي مواجهته باعتباره مشكلة رئيسية تواجه الإدارة الانتقالية.

وفيما يتعلق بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان، فإن وفدنا يدرس بعناية التقريرين اللذين قدمتهما لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية واللجنة الإندونيسية للتحقيق. ومما شجعنا أن الحكومة الإندونيسية قد اتخذت تدابير ملموسة وأظهرت اهتماما حقيقيا بدعم التحقيق ومحاكمة الجناة عن طريق آلياتها الداخلية للمساءلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني المشاركة في عبارات الترحيب والتهنئة الموجهة إليكم، سيدي، وعبارات التقدير الموجهة إلى سلفكم.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشيق والشامل عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية والمعلومات الإضافية التي قدمها. وأود أن أعلن منذ البداية أن وفدي يرى أن التقرير المعروض علينا اليوم يعكس تقدما ملحوظا تقريبا في جميع الجوانب ذات الاهتمام المتعلقة بإعادة بناء وتعمير تيمور الشرقية، على الرغم من التحديات التي تواجه الإدارة الانتقالية. ولا يخالجني شك في أن هذه الإنجازات يمكن أن تنسب إلى المهارات التي يتمتع بها السيد فييرا دي ميللو وتفانيه.

ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة لوفدي طابع الاستعجال والرؤية التي أنشأ بها السيد فييرا دي ميللو المجلس الوطني الاستشاري بوصفه إطارا لإشراك التيموريين الشرقيين في إدارة الإقليم. فهذا المحفل بالغ الأهمية للأمة ولبناء الثقة. والدور الذي يضطلع به ذلك المحفل في المصالحة الوطنية لا يمكن المبالغة في التشديد عليه.

وثمة جانب إيجابي آخر في التقرير يتمثل في المعلومات المتعلقة باستمرار التحسن في العلاقات الجيدة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية، والتي عززتها زيارتا السيد غوسماو والسيد فييرا دي ميللو إلى جاكارتا. وستضيف الزيارة المقبلة التي سيقوم بها الرئيس وحيد إلى تيمور الشرقية بعدا آخر لهذه الجهود، التي لا شك في أنها أساسية للتعاون بين البلدين. ويتضمن التقرير أمثلة عديدة على النتائج الإيجابية المتمخضة عن تحسن العلاقة، مثل إطلاق سراح السجناء السياسيين من تيمور الشرقية وإمكانية إقامة تمثيل إندونيسي رسمي في تيمور الشرقية.

ويشعر وفد بلادي بالارتياح إزاء الحالة الأمنية عموما في تيمور الشرقية. والمؤسف، مع ذلك، أن ثمة جوانب سلبية، آخذة في التزايد من قبيل تفشي الجرائم وأعمال العنف، ومردها بالدرجة الأولى إلى مشاكل اجتماعية - اقتصادية. ويتعين الآن على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تتصدى لهذه المشكلة بصورة عاجلة.

ونلاحظ الأثر الكبير الذي تخلفه البطالة على الحالة في البلاد، فضلا عن الجهود الجارية للتصدي للحالة. والمهم أن نعلم الأثر الذي ستخلفه البرامج المتوخاة حاليا على وضع البطالة عموما. علاوة على ذلك، من المفيد لو بين لنا السيد فييرا دي ميللو

مستوى الاهتمام الذي أظهرته حتى الآن المؤسسات الأخرى التي تعمل على توفير الوظائف، من قبيل القطاع الخاص، في تنمية تيمور الشرقية. وفيما يتعلق بأحداث الحدود، نعتقد أن المذكرة الأخيرة التي أبرمت بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقوة الدولية في تيمور الشرقية والقوات المسلحة الإندونيسية ستمنع، في بادئ الأمر، وقوع أحداث أخرى، إن لم تمكن الأطراف على الأقل من التصدي للحالة بصورة فعالة.

ولا يزال الشاغل البارز المهم يتمثل في محنة اللاجئين الموجودين في المخيمات في تيمور الغربية وسلامتهم وإعادة توطينهم إذا رغبوا في ذلك. ومن المخيب للآمال أن نلاحظ أن الميليشيات تعمل في المخيمات وأنها تمنع الأمم المتحدة من التحرك في المخيمات بحرية. وألاحظ أن السيد فييرا دي ميللو بحث المسألة مجددا مع الحكومة الإندونيسية. وأود أن أعرف إن كانت تبذل جهود واضحة للحد من أنشطة الميليشيات.

ويشعر وفد بلادي بالامتنان إزاء التقدم المحرز في نشر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، فضلا عن الانتقال المتوخى من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام التقدير الذي أعرب عنه للقوة الدولية في تيمور الشرقية، على العمل الممتاز الذي اضطلعت به حتى الآن.

ونرحب بتقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بتيمور الشرقية، وأحطنا علما بنتائجها وتوصياتها. ونحن نوافق على أنه ينبغي بذل كل جهد من أجل كفالة تقديم مرتكبي الإساءات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية إلى العدالة. ومع ذلك، نلاحظ أيضا التقدم الذي أحرزته حتى الآن اللجنة الإندونيسية لتقصي الحقائق. وفي هذه المرحلة، نعتقد أن المجدي أكثر أن نسمح لهذه العملية بأن تصل إلى نهايتها قبل أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات أخرى.

أخيرا، أتمنى للسيد فييرا دي ميللو وللموظفين التابعين له كل النجاح في أعمالهم.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أؤيد عبارات الترحيب بكم وعبارات الامتنان لسلفكم.

إن وفد بلادي يشعر بالامتنان للسيد فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية المؤثرة التي تكمل تقرير الأمين العام المفعم بالمعلومات. ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية التي يذكرها التقرير وورد ذكرها في الإحاطة الإعلامية، من قبيل تحسن الحالة الأمنية. وليس أمرا بسيطا أن "غالبية السكان لا تتعرض الآن لمخاطر" (S/2000/53، الفقرة ٢). ونرحب أيضا بعمل المجلس الاستشاري الوطني في الجلسات الخمس التي عقدها، وبالتعاون الوثيق بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وأبناء تيمور الشرقية، وبتوظيف موظفين محليين، وببدء العملية الانتقالية من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى المكون العسكري التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فقبل اسبوعين، نبهنا السيناتور جيسي هيلمز إلى لهجته الجنوبية، ولكنني بدأت أعتقد أن لفظ مصطلح أونتايت بصورة صحيحة يتطلب لهجة جنوبية. وأرحب كذلك بحقيقة أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تعطي الأولوية لزيادة التوظيف وتوفير الاحتياجات الأساسية من قبيل المياه والأغذية والسكن وإعادة دمج اللاجئين.

ونشعر بالارتياح إزاء التعاون الجيد القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة. وننضم إلى الأمين العام في الترحيب، بالتطورات الإيجابية الحاصلة في العلاقة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية.

وواضح أن بعض الجوانب السلبية لا تزال قائمة، ويبدو أن جميعها يتعلق إلى حد ما بالحالة الاقتصادية الضعيفة. بل إن السبب في تزايد معدل الجريمة وعودة ظهور صراعات قديمة بين أبناء تيمور الشرقية يعود إلى تلك الحالة على ما يبدو.

والحالة في المخيمات في تيمور الغربية ما زالت لا تطاق. ومن غير المقبول أن تظل الميليشيات تعمل هناك، وأن يظل تحرك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مقيدا.

ونشعر بخيبة أمل أيضا إزاء استمرار حوادث الحدود على الرغم من المذكرة التي وقعتها القوات المسلحة الإندونيسية والقوة الدولية في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وهي المذكرة التي تنص على قيام تعاون في منطقة الحدود، وإضفاء الطابع الرسمي على نشر أفرقة الاتصال التابعة

للأمم المتحدة على الحدود. وفي هذا الصدد، أصغينا باهتمام للسيد فييرا دي ميللو وهو يشير إلى الاتصالات التي أجراها مع الفريق أول كيكي سياهنكري، حاكم تيمور الغربية، ونريد أن نعلم المزيد عن تقييمه لهذه الحالة أيضا.

والواضح أن جميع الوفود توافق على تقديم المسؤولين عن الإساءة لحقوق الإنسان إلى العدالة. وهذا أيضا رأي حكومة جمهورية إندونيسيا. ونرحب بالتزام تلك الحكومة بتقديم المسؤولين عن الإساءة لحقوق الإنسان إلى العدالة عن طريق النظام القضائي الوطني في إندونيسيا.

ونتفق مع السيد فييرا دي ميللو على أن الأمم المتحدة مدينة لتيمور الشرقية، لذلك يجب أن نحول عملية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية برمتها إلى عملية نموذجية لبناء الدولة. والسبب الآخر الذي يدعونا إلى أن نسمو في أهدافنا إلى هذا الحد هو أن أزمة تيمور الشرقية عولجت منذ البداية إلى النهاية على أساس التوافق في الآراء. وعمل مجلس الأمن لم يكن كاملا، ولن أسمي تدخل مجلس الأمن في أزمة تيمور الشرقية بأنه تدخل مثالي، بيد أن المسألة لم تغب أبدا عن نظر المجلس، وبالتالي لم تكن هناك حاجة أبدا إلى إعادة نظر المجلس فيها. وإزاء تلك الخلفية الإيجابية، هناك ما يكفي من الأسباب لإحراز النجاح في تيمور الشرقية. والسيد فييرا دي ميللو يحظى بتأييدنا الكامل في تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

السيد شِن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. والوفد الصيني يؤيد عملكم تأييدا كاملا. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر للسفير هولبروك وإلى وفد الولايات المتحدة على ما اضطلعا به من عمل رائع في المجلس أثناء الشهر الماضي. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره وأن أشكر السيد فييرا دي ميللو على عرضه الشامل.

إننا نشعر بالارتياح إزاء التطور الإيجابي الذي شهدته الحالة في تيمور الشرقية. وما كان لهذا التقدم أن يتحقق من دون الجهود المشتركة للأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية. ونود على وجه الخصوص أن نعرب عن عميق تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد فييرا دي ميللو ولجميع أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على أدائهم الممتاز في ظل ظروف صعبة وقاسية.

وفي الوقت نفسه، نقول إننا ينبغي ألا نفرط في التفاؤل بشأن الحالة في تيمور الشرقية. فلا تزال هناك صعوبات كبيرة تنطوي عليها عملية إعادة بناء تيمور الشرقية، وبخاصة في مجال بناء المؤسسات وتوطيد سيادة القانون، وتوليد فرص العمل. وتعتقد الصين أنه لم يكن من اليسير تحقيق ما تحقق حتى الآن في تيمور الشرقية، وهذا الإنجاز الذي تحقق بشق الأنفس يحتاج إلى دعم وعناية.

والمهام الأكثر إلحاحا التي اضطلعت بها جميع الأطراف في تيمور الشرقية ينبغي أن تتمثل في المحافظة على الاستقرار ومواصلة الجهود لإعادة التعمير وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، يود الوفد الصيني أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بتحويل القوة الدولية في تيمور الشرقية على نحو سلسل إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، فإن الصين أيدت دوما تسوية مسألة تيمور الشرقية في إطار الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يتسلم أصحاب الخوذ الزرق الراية بنجاح من القوة الدولية في تيمور الشرقية في الموعد المحدد، ويضطلعون بالمسؤولية عن ضمان الأمن في تيمور الشرقية والمساعدة في تهيئة بيئة مستقرة لإعادة بناء المجتمع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي نشر الشرطة المدنية في أسرع وقت ممكن.

ثانيا، فيما يتعلق باضطلاع شعب تيمور الشرقية بممارسة الحكم الذاتي بصورة متدرجة، يشكل المجلس الوطني الاستشاري لتيمور الشرقية آلية فعالة يمكن من خلالها لشعب تيمور الشرقية أن يشارك في إدارة تيمور الشرقية وصنع القرار فيها. وكما أوضح تقرير الأمين العام، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد استفادت استفادة كبيرة من التعاون الوثيق مع المجموعات التيمورية الشرقية الممثلة في المجلس الاستشاري الوطني. ويحدونا الأمل بأن تواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مشاوراتها الواسعة النطاق مع جميع الأطراف وتدريب الموظفين المحليين

بهدف تحقيق الاستقلال والحكم الذاتي لشعب تيمور الشرقية.

ثالثا، فيما يتعلق بالمحافظة على وحدة شعب تيمور الشرقية واستمرار تعزيز المصالحة، فإننا نوافق الأمين العام على ملاحظته بأن المحافظة على وحدة الهدف التي دلل عليها المجلس الوطني للمقاومة التيمورية حتى الآن ستكون عنصرا أساسيا في ضمان الانتقال السلس إلى الاستقلال وأن مشاركة المجموعات المؤيدة للحكم الذاتي في المجلس الوطني الاستشاري كانت خطوة هامة على طريق المصالحة الوطنية. ويحدونا الأمل بأن يواصل قادة جميع المجموعات التيمورية الشرقية الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز عملية المصالحة.

رابعا، فيما يتعلق بالتعزيز النشط للعلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا، فإن هذا من شأنه أن يعزز الاستقرار في المنطقة وأن يشجع على التوصل إلى تسوية للمسائل التي لم تـُحسم، مثل العودة الآمنة للاجئين الذين تـُركوا في المخيمات في تيمور الغربية. وسيقوم الأمين العام عما قريب بزيارة إلى إندونيسيا وإلى تيمور الشرقية. ويحدونا الأمل أن تؤدي زيارته إلى تحسين أكبر في العلاقات بين الجانبين.

خامسا، ستواصل الصين دعمها ومشاركتها في الأنشطة ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة، من أجل مساعدة تيمور الشرقية على تحقيق انتقال سلس. ونحن على استعداد لأن نصبح صديقا وشريكا تعاونيا للمنطقة. وقام السيد غوسماو، رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية بزيارة الصين مؤخرا ولقي ترحيبا حارا من جانب الزعماء الصينيين.

وكمرحلة أولى من المساعدة التي تقدمها الحكومة الصينية، قدمت مبلغ ٥٠ مليون يوان رنمِنبي في شكل منح إعانة لتيمور الشرقية. وستواصل الصين في حدود قدراتها تقديم المساعدة في عملية إعادة التعمير في تيمور الشرقية.

وتواجه تيمور الشرقية الآن المهمة الهائلة المتمثلة في إعادة البناء في جميع القطاعات. وإن مساعدة تيمور الشرقية على تحقيق انتقال سلس هي التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة. وإننا نشعر بالارتياح للبداية الطيبة التي استـُهلت ونأمل بأن تستمر جميع الأطراف المعنية في المحافظة على الزخم الحالي للتعاون وستساعد شعب تيمور الشرقية على التغلب على الصعاب المؤقتة التي تواجهه وإعادة بناء مجتمعه في فترة قصيرة.

أخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وهي حالة نشعر ببالغ القلق إزاءها. ونشير إلى أن لجنة التحقيق الدولية والحكومة الإندونيسية قد أصدرتا تقارير عن حالة حقوق الإنسان هناك. ونلاحظ أيضا أن الرئيس الإندونيسي قد ذكر بأن إدارته ستدرس بعناية تقرير لجنة التحقيق الإندونيسية، وأنه، سيتخذ إجراءات تتماشى والقانون الإندونيسي، واننا نعتقد أن الحكومة الإندونيسية قادرة ومستعدة لإجراء تحقيقات، وكذلك توجيه الاتهامات للمسؤولين.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفد بلدي.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب لكم من جديد هنا عن تهانئي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، وكذلك عن استعدادنا الكامل للعمل معكم من أجل نجاح مهمتكم. وأود كذلك أن أهنئ السفير هولبروك على نجاح الرئاسة الأمريكية أثناء شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تيمور الشرقية والسيد فييرا دي ميللو على عرضه الكامل والواضح لتطور الحالة في هذا الإقليم، ولجوانبها الإيجابية، وكذلك للصعوبات والمهام المتبقية.

بالرغم من هشاشة الحالة والصعوبات العديدة، لا يسع وفدي إلا أن يشعر بالسرور إزاء التقدم الذي تحقق والتحسن الملموس الذي طرأ. ولذا فإنني أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد فييرا دي ميللو وفريقه على مابذلاه من جهود وعلى ما يتحلـّيان به من تصميم في اضطلاعهما بعملهما.

ومهما كان مبلغ سرورنا إزاء الحالة العامة على أرض الواقع، فإن تونس تؤكد رغم ذلك على أهمية التعاضد والمصالحة الوطنية في تيمور الشرقية وإقامة علاقات سلمية وحـُسن جوار بين تيمور الشرقية وجيرانها.

وتشعر تونس بالسرور أيضا إزاء التقدم الذي تحقق بنقل القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى الأمم

المتحدة والترتيبات التي أعدت لذلك ضمن إطار زمني مناسب وظروف جيدة. وأود كذلك أن أثني على الإرادة الطيبة التي دللت عليها الحكومة الإندونيسية في التعاون مع الأمم المتحدة وتصميمها الأكيد على تطوير علاقات حسنة مع جميع الأطراف. وهذا الموقف الإيجابي قد تم التدليل عليه من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن الأزمة، بما في ذلك تلك المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان. وتضمنت إجراءات إندونيسيا، على وجه الخصوص، عقد اجتماعات مع الزعماء وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وبالإضافة إلى ذلك، تنتوي إقامة علاقات تعاون في مختلف المجالات، وقررت إنشاء فريق عمل من أجل التسريع بعملية عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية.

ونحن نوافق على أن هناك حاجة لتعزيز قدرات المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان حتى يمكنها الاضطلاع بواجباتها في ظل أفضل الظروف الممكنة. وفي هذا السياق، فإن التنسيق الفعال بين مختلف الوكالات العاملة في الميدان يؤدي إلى الحصول على أفضل النتائج كما أكد على ذلك السيد فييرا دي ميللو.

وختاما، أود أن أرحب بالدعم المالي الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى تيمور الشرقية. وهذا الدعم آخذ في النمو، كما ظهر أثناء اجتماع المانحين في طوكيو.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أيضا أن أوضح أننا نعلق أهمية كبيرة على الجهود المبذولة والالتزامات المقطوعة من جانب المجتمع الدولي لاستعادة السلم والاستقرار والرخاء لشعب تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل تونس على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): يسعد مالي أن تراكم، يا سيدي، تترأسون مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ويمكنكم الركون إلى تعاون وفدي التام معكم. وأود أن أشكركم على عقد جلسة اليوم، التي أتاحت لنا فرصة الاستماع للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي في تيمور الشرقية وهو يشرح لنا الحالة هناك بدقته المعهودة. وهو أسلوب إيجابي في العمل علينا أن نواصل الأخذ به، لأنه وسيلة لإمداد أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه بالمعلومات المفيدة، ومن ثم يسهم في إضفاء الشفافية على أنشطة المجلس.

وهناك أسئلة متعددة كانت تدور في ذهني، ولكنني عندما أخذت الكلمة في هذه المرحلة من المناقشة وجدت أن الكثير منها قد عالجه السيد فييرا دي ميللو في بيانه الاستهلالي، ووجدت أن أسئلة غيرها قد أثيرت فعلا من جانب زملائي. ولذلك، فلن أكررها، وإنما سأقتصر على مجرد إيراد ملاحظات موجزة.

وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن ارتياحي للتقييم الإيجابي للعلاقات بين تيمور الشرقية وبين إندونيسيا. ويتضمن تقرير الأمين العام، معلومات قيمة للغاية، في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل الزيارات بين البلدين. وفيما يتعلق بالحكم والإدارة العامة، أود أن أرحب بالجهود الضخمة التي بذلت في كثير من الميادين بغية إحراز التقدم، منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من أجل إرساء أساس متين لتيمور الشرقية كدولة مستقلة.

وفيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي والاجتماعي لتيمور الشرقية، أود التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ التبرعات التي أعلن عنها أثناء اجتماع المانحين في طوكيو بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشركائها التيموريين العمل على نحو أكثر فعالية وحتى يتسنى لهما تلبية احتياجات أهالي تيمور الشرقية على نحو أفضل. ومن هذا المنظور، نعتقد أنه من الأهمية بمكان الحفاظ على علاقات التعاون الممتازة التي تأسست بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية والمانحين.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، أود أن أعرب عن قلق وفدي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في البلاد. وفي نفس الوقت، يسعدنا أن نرى أن السلطات الإندونيسية قد اتخذت خطوات إيجابية ونحن نحثها على المضي في هذا الاتجاه. وفي اعتقادنا أنه يتعين تحديد هوية من ارتكبوا مثل هذه الجرائم، وتعقبهم ومعاقبتهم. وسيدرس وفدي بتعمق التقريرين المتعلقين بهذه المسألة.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، وممثله الخاص السيد فييرا دي ميللو، ولجميع الذين

يعملون على استعادة السلام والمصالحة في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل مالي على العبارات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، يا سيدي، لتسلمكم المطرقة بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، واعتذر عن تأخري، ولكن الفرصة قد أتيحت لي صباح هذا اليوم لتبادل وجهات النظر مع السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. والواقع أنني تأخرت نظرا لمحاولتي الحصول على مزيد من الدعم الأمريكي لبعثته والانشغال بمحادثات في الأمانة مع الأمين العام وزملائه. ولذلك أقدم لكم اعتذاري.

وأود أن أبدأ حديثي بتهنئتكم، يا سيدي الرئيس، ببدء هذا الشهر بالتركيز على هذا الموضوع. وهو موضوع يقتضي منا الاهتمام. وهذا الشهر شهر انتقالي له أهمية تاريخية في تيمور الشرقية. وأود أن أثني على صديقنا وزميلنا سيرجيو فييرا دي ميللو، لجهوده التي لا تعرف الكلل والتي بذلها في ظل ظروف صعبة للغاية في تيمور الشرقية. وقد زرته بنفسي في تشرين الثاني/نوفمبر، وأمكنني أن أشهد الظروف الصعبة التي كان يعمل في ظلها. ولدي سؤال واحد يدور في ذهني، هو كيف أمكنه أن يظهر وكأن حلته قد خرجت لتوها من الغسيل الجاف ومرت بعملية الكي، بينما بدا الجميع سواه في تيمور الشرقية كما لو أنهم لم ينظفوا ملابسهم طوال شهر كامل. وهذا لغز لم أجد له تفسيرا.

وهو يقوم باتخاذ إجراءات هامة للغاية، وفي اعتقادي أن الشهور القليلة الأولى لجهود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية تعطينا الأمل في أن التاريخ سيسجل ذلك بوصفه نجاحا آخر تحرزه الأمم المتحدة وبطبيعة الحال فإن النتائج النهائية بعيدة عن متناولنا. وهناك مسائل تثير قلقنا مثل تنامي الاضطراب والجرائم في ديلي. ولكنني أعرف أن سيرجيو يحاول التصدي لذلك بقوة.

وقد أكد في ملاحظاته، على أهمية البنك الدولي، ونحن نشاركه هذا الرأي، ونحث البنك الدولي على البدء في تدفق صناديقه الاستئمانية على الفور، كما نحث الجميع على زيادة ما يقدمونه وبذل أقصى ما يمكنهم من جهد لمساعدة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشرطة المدنية وإنشاء قوات الشرطة المحلية لتيمور الشرقية.

وفي رأيي أن الترتيبات التشاورية التي أنشأها الممثل الخاص مع أهالي تيمور الشرقية هي ترتيبات ممتازة، وهي نموذج يصلح لأن تحتذيه شعوب أخرى في أنحاء أخرى من العالم. وفي رأيي أيضا أن رحلته الأخيرة إلى جاكرتا ومناقشاته الصريحة المثمرة مع وزير خارجية إندونيسيا وغيره من المسؤولين كانت بناءة للغاية أيضا. ويسرنا أن الأمين العام سيزور إندونيسيا وتيمور الشرقية وأن الرئيس وحيد يخطط أيضا لزيارة تيمور الشرقية.

ولكنني أعرف أن المصالحة بين إندونيسيا وتيمور الشرقية ستتعرض للانهيار طالما بقيت مخيمات اللاجئين على حالتها الراهنة. ونحن نشعر بقلق شديد لأن أعداد اللاجئين ما برحت تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ على الرغم من وجود حركة للخروج من المخيمات. ونشعر بالانزعاج الشديد لأن حركة الخروج من المخيمات قد أبطأت وأصبحت هزيلة، وما زلت أشعر بالحيرة الشديدة إزاء عجز مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات عن القيام بما هو أكثر في هذا الصدد. ولقد قيل لي مرارا بأن المفوضية تبذل كل ما في وسعها، ولكنني أجد من الصعب علي أن أصدق ذلك في ضوء الحالة الموضوعية في الميدان. إلا أن المشكلة الحقيقية ليست في المفوضية، وإنما هي في القوات العسكرية الإندونيسية، وفي بعض العناصر التي ما زالت تساند الميليشيات، حتى وهي تحاول محاربة تقرير لجنة التحقيق الداخلية واللجنة الدولية للتحقيق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تأييدنا الشديد للنداء الذي وجهه الأمين العام للإندونيسيين من أجل إجراء المزيد من التحقيقات المستفيضة واتخاذ إجراءات من جانبهم.

ونؤيد النائب العام، مرزوقي، وغيره من الأعضاء الشجعان في الحكومة الإندونيسية ولجنة التحقيق، الذين قابلتهم في جاكرتا في تشرين الثاني/نوفمبر، نؤيدهم في جهودهم الرامية إلى تحقيق المساءلة الكاملة على أساس داخلي. وقد اضطلعت اللجنة الإندونيسية بعمل عظيم، ولكن إن لم تستطع معالجة مشكلتها داخليا فلا بد أن تدرك أن الضغط الدولي عليها سيزداد، وسيزداد أيضا الضغط من أجل إنشاء محكمة دولية تنفيذا للتوصيات التي أصدرتها لجنة التحقيق الدولية.

وأرجو أن يفهم شعب إندونيسيا أن العالم يصغي. وأفضل طريقة لتفادي ما لا يرغب فيه وهو إنشاء محكمة دولية - هي بذل جهود داخلية صادقة. وهذا هو رأينا الحازم. ولهذا، نرحب بالتقرير الدولي، وننتظر الاستجابة الكاملة له من الطرف الإندونيسي.

وختاما، أود أن أؤكد ببساطة مرة أخرى رغبتنا القوية في دعم جهود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وهذا يتضمن إجراءات إضافية نعد لها الآن مع السيد فييرا دي ميللو، ومع الأمانة العامة. ويسرني أن أراكم، السيد فييرا دي ميللو، وقد عدتم إلى نيويورك، وأقدم لكم أطيب التمنيات إذ تعودون في نهاية هذا الأسبوع لمواصلة بعثتكم ذات الأهمية العظمى. ونتطلع إلى اليوم الذي تعودون فيه إلى هنا وتعلموننا بالتاريخ الذي تصبح فيه تيمور الشرقية، على ما أعتقد، أول دولة جديدة في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

وأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للأرجنتين.

وهناك القليل جدا مما يمكن إضافته إلى هذه المناقشة المفيدة والشاملة إلى حد بعيد، ولكن لا يفوتني، أولا، أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل وللسيد فييرا دي ميللو على المعلومات المفيدة والمستفيضة التي زودنا بها. وأود أيضا أن أعرب عن شكر وفد بلادي لمدير إدارة الأمم المتحدة الانتقالية على العمل الممتاز الذي يضطلع به في تيمور الشرقية، وأود أن أقدم تهانينا لجميع موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على أدائهم البارع في ظل ظروف صعبة إلى أقصى حد.

وثانيا، لما كان الانتقال يجري الآن من القوة الدولية في تيمور الشرقية إلى العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية، فينبغي لنا أن نشكر البلدان التي شاركت في القوة الدولية. ومن الضروري بصفة خاصة أن نشيد باللواء بيتر كوسغروف لطابعه المهني البارع ولقيادته الجسورة للقوة الدولية.

وتواجه الأمم المتحدة تحديا هاما جدا في تحملها عبء إدارة تيمور الشرقية وإعدادها للاستقلال. وفي الأشهر الثلاثة الأولى، وبالتشاور الوثيق مع التيموريين الممثلين في المجلس الاستشاري الوطني، تمكنت الإدارة الانتقالية من إحراز تقدم في بعض المجالات الرئيسية، ولكن، كما نستخلص من تقرير الأمين العام، ومن بيان السيد فييرا دي ميللو، ما زال يتعين القيام بالشيء الكثير لكي نرسي أساسا لتيمور الشرقية التي تتمتع بالاستقلال، والاستقرار، والرخاء.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى قلق وفد بلادي إزاء مسألة اللاجئين في تيمور الغربية، التي لم تحسم إلى الآن، بالإضافة إلى قلقنا حيال سلوك بعض عناصر الميليشيات، التي لا تزال تضايق التيموريين، وبخاصة في جيب أويكوسي. وبالمثل، أود أن أشير إلى أن تزايد التوترات الاجتماعية في مدن تيمور الشرقية، فضلا عن نمو معدلات التقصير من العوامل السلبية التي يمكن أن تعرض الاستقرار الاجتماعي في تلك الأراضي للخطر. ونتفق مع الأمين العام، ومع البيانات الأخرى التي جرى الإدلاء بها اليوم، على أن هذه المسائل تتصل اتصالا وثيقا بالحالة الاقتصادية الخطيرة، وبالمعدلات المرتفعة للبطالة، وبالحالة السيئة للخدمات العامة. ونرجو أن تعطى الأولوية القصوى لحل هذه المشاكل.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أنه من المهم بالنسبة لتيمور الشرقية أن تطبع علاقاتها مع إندونيسيا وإلى ضرورة تشجيع إجراء مصالحة حقيقية بين شعبي البلدين وسلطاتهما. ونثق في أن تبادل الزيارات بينهما سيسهم في حل بعض القضايا المعلقة ويمكن من إيجاد حل لمشكلة اللاجئين ومراقبة الحدود بين تيمور الشرقية والغربية.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان التي أثيرت عدة مرات أثناء المناقشة التي جرت اليوم، أؤيد فكرة أنه عند نقطة معينة سيتعين على مجلس الأمن أن ينظر، في مشاوراته غير الرسمية، في الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، والموجهة إلى المجلس وإلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى من الأمين العام. وأعتقد أن هذه ستكون مناسبة جيدة أيضا للنظر في الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من الأمين العام بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الذي ينقل إلينا بمقتضاها الرسالة الموجهة إليه من وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إندونيسيا بشأن هذا الموضوع.

واستأنف الآن مهمتي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد فييرا دي ميللو للرد على الملاحظات والأسئلة التي وجهت إليه ولكي يدلي بأي بيان آخر يود الإدلاء به.

السيد فييرا دي ميللو (تكلم بالانكليزية): أشكركم جميعا على عبارات التشجيع. وأود أن أعرب عما أشعر به من قوة ونشاط بالغين بعد الاجتماع معكم مرة أخرى في هذه القاعة والاستماع إلى بياناتكم المؤيدة. وقد دونت جميع الملاحظات والاقتراحات التي أدليتم بها، وسآخذها معي إلى ديلي في نهاية الأسبوع لكي أبلغها لزملائي هناك.

لقد طلبتم إلي الآن، السيد الرئيس، الرد على بعض الأسئلة المحددة التي وجهت إلي، وسأفعل ذلك بسرور.

وجه إلي السفير إلدون سؤالا، صاغه أيضا بعبارات مختلفة السفراء يلتشينكو، وفان والصم، وهولبروك، وسعادتكم. وقد طلب إلي على وجه التحديد أن أقدم للمجلس تقديرا لأنشطة الميليشيا المحتملة في المستقبل، وسأل عما يمكن الاضطلاع به لمعالجة هذه المشكلة. وهناك طرق متنوعة يمكن بها معالجة ذلك. وقد أشرت، كما يشير تقرير الأمين العام، إلى الدور الأساسي لحكومة إندونيسيا، ولا سيما القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية. وقد ذكرت لكم أن هذا الأمر يثار مرارا وتكرارا من جانب اللواء كوسغروف ومن جانبي، بما في ذلك الأسبوع الماضي، والدلائل التي وصلتني مشجعة، وبخاصة من الجنرال كيكي سياناكري، وهو القائد الإقليمي لأودايانا، ومقره دين باسا.

إن ما نواجهه هو بقايا أو آثار جماعات الميليشيا. وهي عصابات صغيرة يتألف كل منها من ١٥ إلى ٣٠ شخصا يتمحور نشاطهم بوجه خاص، كما تعلمون، حول جيب أويكوسي، على كل من حدوده الشرقيه والغربية. ويبدو أن معظم هذه الجماعات الصغيرة تحت قيادة شخص واحد أسمه معروف جدا وورد في تقرير الأمين العام، وقد ذكرته مرارا، وذكره اللواء كوسغروف مرارا أيضا للسلطات العسكرية والمدنية في إندونيسيا. وقد وعدني الفريق سياناكري في الأسبوع الماضي بأن هذا الشخص سيوضع في الحجز. وهذا الصباح، تلقيت تقريرا يفيد بأن هذا الشخص سيجري استجوابه من قبل فريق التحقيق المشترك لشرطتنا المدنية، على أساس الأدلة المجمعة في جيب أويكوسي، ومن قبل الشرطة الوطنية الإندونيسية أيضا، التي ستحتفظ ببصماته وصورته الفوتوغرافية تحسبا لإجراءات قضائية أخرى، على ما نأمل.

كما أن الفريق سياناكري أكد لي من جديد كل الخطوات التي اتخذها منذ تعيينه، للبحث عن الأسلحة في المخيمات، ولإقامة نقاط تفتيش رأيتها بعيني حول مستوطنات اللاجئين في أتامبوا وكذلك في المناطق القريبة من الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية. وأكد لي أيضا أنه، على الرغم من موارده المحدودة، سوف يزيد من عدد الدوريات حول جيب أويكوسي على الجانب الإندونيسي من الحدود. وكل هذه المعلومات مشجعة للغاية. وقد طلبت إلى الفريق دي لوس سانتوس، القائد الفلبيني الجديد لقوة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، أن يقيم مع الفريق سيانكري ورؤسائه في جاكرتا، في مقر القوات المسلحة الإندونيسية، أوثق علاقات ممكنة، للبناء على الاتفاقين السابقين: الاتفاق الموقع في حضور السفير هولبروك في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، والاتفاق المذكور هنا، الموقع بين الفريق كوسغروف والفريق سيانكري يوم ١٢ كانون الثاني/يناير.

ولكن قمع قادة الميليشيات القساة المتشددين المتعطشين للقتل ليس بكاف. ولا بد من حرمانهم من قاعدتهم السياسية، أو من هياكل القيادة والتوجيه السياسية التابعين لها. ولكي يحدث هذا أعتقد اعتقادا راسخا أنه لا بد من زيادة وتعزيز الحوار السياسي مع مختلف الزعماء السياسيين العديدين الذين يمثلون دعاة الحكم الذاتي ودعاة الاندماج، الذين ما زالوا يعيشون في تيمور الغربية ويعملون منها. وقد التقيت ببعضهم في الأسبوع الماضي. وكانوا قد عقدوا لتوهم مؤتمرا لم يكن حاسما تماما من حيث توحيد المجموعات المؤيدة للحكم الذاتي، وبالتأكيد لم يكن ناجحا بمعنى الكلمة، كما قيل لي، فيما يتعلق بالتوصل إلى مسار العمل المعتدل الذي تعكف الحكومة الإندونيسية وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية، وزانانا غوسماو على تطويره، وتؤيده الأغلبية العريضة من المجموعات المؤيدة للاندماج، الموجودة في تيمور الغربية.

وقيـــل لي إن الخط المتشدد، للأسف، هو الــذي لا يزال سائدا، على ما يبدو؛ الأمر الذي يؤكد مرة أخرى حاجتنا إلى إشراك الزعماء المؤيدين للحكم الذاتي في حوار منهجي متواصل. فليس من الواجب استبعادهم، فأعتقد أن ذلك سيكون مسارا خطرا للعمل. ولا بد من إشراكهم. ولا بد من طمأنتهم على أنهم إذا اختاروا

الوسائل الديمقراطية وغير العنيفة، فيمكنهم، بل ويجب عليهم، أن يعودوا إلى الأنشطة السياسية الطبيعية، وأن ينخرطوا فيها، في الإطار الجديد الذي سننشئه في الوقت المناسب، والذي ستعمل من خلاله الأحزاب السياسية في تيمور الشرقية. وبعبارة أخرى، ينبغي لهم أن يتخلوا عن طموحاتهم السابقة التي دمرتها الأغلبية في ٣٠ آب/أغسطس، وأن يتطلعوا إلى المستقبل، ويعملوا داخل الإطار الجديد الذي نعمل على إنشائه.

وسألني السفير حسمي عما يمكن عمله لنزع أسلحة المقاتلين السابقين. وأظن أنني أشرت إلى ما كان يفعله الفريق سياناكري وسلفه، بمساعدة الشرطة الإندونيسية، والتدابير الإضافية التي ينوي اتخاذها. وفيما يتعلق بنزع السلاح داخل إقليم تيمور الشرقية، فكما يعرف الأعضاء، تم إيواء القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية، على أساس اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. والتزمت تلك القوات تماما بالانضباط، واحترمت ذلك الاتفاق بالكامل. ولا يسمح لها بحمل السلاح خارج منطقة الإيواء الوحيدة الموجودة حاليا في آبيليو على التلال القريبة من ديلي. وامتثلت تماما لذلك الشرط. وفي الختام، أعتقد أنه يجدر بي أن أذكر أيضا أنه تم جمع ١٧ طنا من الأسلحة وجدت في مخابئ أو استردتها القوة الدولية من الأفراد في تيمور الشرقية، أثناء الأشهر الأربعة أو الخمسة الأخيرة. وسوف نتخلص قريبا من هذه الأسلحة بإغراقها في أعالي البحار قبالة شواطئ تيمور الشرقية، في احتفال رمزي صغير في مركز ديلي.

وطلب مني السفير إلدون أيضا أن أتأكد من أن تكون الشرطة الجديدة في تيمور الشرقية متدربة، حتى تتصرف وفقا للمعايير الدولية الراسخة. ويمكنني أن أؤكد له أن ذلك سيكون في الواقع جزءا من تدريبهم في أكاديمية الشرطة الجديدة، ما إن ننجح في إصلاح وتجهيز تلك الأكاديمية، حيث أن إحدى مشاكلنا المزمنة، كما قلت، هي كيفية إعادة بناء المباني العامة، وأين نجد الأموال لإعادة بناء وتجهيز مبان حكومية مثل هذه الأكاديمية، وكذلك أكاديمية الخدمة المدنية الجديدة، وهلم جرا.

وسألني السفير تشودري عما يمكن أن نفعله للإسراع بنشر أفراد الشرطة المدنية. وهذه مسألة نتناقش فيها مع زملائنا هنا في الأمانة العامة. وسنعقد سلسلة من الاجتماعات اليوم وغدا لكفالة النشر السريع للعدد المتبقي من أفراد قوة الشرطة المدنية البالغ ١٠٠ ١، الذي نحتاج إليه بشدة.

وسألني بالتحديد السفير إلدون، وأيده فيما بعد السفراء ديجاميه وإندجابا وهولبروك، عما يمكننا أن نقوم به لتحسين قدرتها على الحصول على الأموال التي تم التعهد بها في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. واسمحوا لي أن أقتصر في ملاحظاتي على عملية التعمير. سوف نتناقش، اليوم وغدا، مع مسؤولي البنك الدولي حول كيفية التعجيل بتنفيذ خطة الستة أشهر للتعمير، التي أشرت إليها في مداخلتي، مع التقيد الكامل، بطبيعة الحال، بالإجراءات المتبعة في البنك الدولي. وسأطلب منهم، إن أمكن، أن يوافق البنك على الإسراع بصرف الأموال المخصصة لمشروعات التعمير في مختلف المجالات التي سبق أن حددناها في أوائل كانون الثاني/يناير، دون التدخل بأي شكل من الأشكال في السير الطبيعي لعملية إعداد المشاريع واعتمادها، وعملية تقديم العطاءات والشراء، وهي إجراءات لا يمكن أن يحيد عنها البنك الدولي.

وسوف نناقش معهم أيضا إمكانية تخصيص بعض التبرعات التي تم التعهد بها في طوكيو وغير المخصصة لغرض محدد، لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني بصفته المستقلة عن الصندوق الاستئماني للبنك الدولي. وسيتيح لنا ذلك إمكانية الشروع في مشروعات التعمير التي تمس الحاجة إليها، وبالذات، كما قلت فيما يتعلق بالمباني الحكومية، بينما يمضي البنك الدولي في الإعداد لقطاعه وبرامجه الخاصة في مجال التعمير.

والمساهمات الثنائية، كتلك المقدمة من بعض البلدان الممثلة في هذه القاعة، التي ندين لها بكل الامتنان، مكنتنا من بدء مشروعات صغيرة للإبقاء على إمدادات الكهرباء والمياه، في ديلي بصفة خاصة، وجعلت من الممكن إطلاق بعض المشروعات التي أشار إليها السفير حسمي، وبالذات فيما يتعلق بصيانة وإصلاح الطرق، وبعدد من الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالهياكل الأساسية، وهذه مساهمات نرحب بها، ولدينا ما يكفي من الشركاء المنفذين، سواء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان، والتي هي على أتم الاستعداد لتنفيذ هذه المشروعات بكل جدية.

وأخيرا، وحسبما ذكرت في العرض الذي قدمته، فإننا نرحب أيضا بالمرونة في ما يتصل باستخدام الحصص المقررة من أجل النفقات التي تتصل بصورة مباشرة بتنفيذ ولايتنا - وهي إنشاء إدارة ناجحة في

تيمور الشرقية. وأود أن أبلغ الأعضاء، بأن الأمين العام عقد اجتماعا بعد ظهر اليوم، وأعرب عن اهتمامه شخصيا بإتاحة هذا القدر من المرونة لنا - وغني عن القول، إن ذلك تم بدعم من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

وسألني السفير أنجابا عن الاحتمالات الأخرى التي يمكن أن نعول عليها لإيجاد الوظائف - كالاستثمارات الخاصة وما إلى ذلك. وأصرح له بأن تلك الاحتمالات، بعيدة المنال وضئيلة في المستقبل القريب جدا. ولا يوجد قدر كاف من الثقة عند المستثمرين في القطاع الخاص في المنطقة وما وراءها لكي يأتوا لمساعدتنا بطريقة ملموسة في هذا الوقت الحرج القصير لتناول مشكلة البطالة. وآمل، بعد أن أجريت اتصالات مع بعض المستثمرين في بلدان المنطقة - سواء كانت استراليا أو إندونيسيا أو تايلند، وأنا على يقين بأن بلدانا أخرى قام السيد إكسانانا غوسماو بزيارتها في الأيام الأخيرة، بما في ذلك بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والصين، وجمهورية كوريا - بأنه سيكون هناك، في الأجل المتوسط، اهتماما كبيرا لدى المستثمرين في القطاع الخاص بالحضور إلى تيمور الشرقية، ولكن لن يتم ذلك إلا بعد أن نتمكن من تهيئة مناخ من الاستقرار الدائم وبيئة اقتصادية ومالية تنظيمية صحيحة، التي، حسبما أوضحت، نعمل حاليا بنشاط من أجل إيجادها.

(تكلم بالفرنسية)

وسألني السفير ديجاميه عما إذا كنا نعرف عدد سكان تيمور الذين يعيشون في المنفى والذين يحتمل أن يعودوا إلى تيمور الشرقية. وليس لدي قائمة شاملة بتلك الموارد البشرية، ولكن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية قدم إلينا بدأ منذ كانون الأول/ديسمبر عددا قليلا من القوائم التي تتضمن عشرات الأسماء من سكان تيمور الشرقية الذين يبدو أنهم على استعداد للعودة. ونحاول الاتصال بهم لمعرفة الشروط التي يمكن بموجبها إعدادهم للعودة لبضعة أشهر أو لبضعة سنوات تدعيما لجهودنا.

ولاحظ أيضا أن استئناف النشاط الاقتصادي يتوقف على إضفاء الصفة الطبيعية على علاقات تيمور الشرقية مع إندونيسيا ومع الجزء الغربي من جزيرة تيمور. وأتفق معه على ذلك تماما. ولقد عرف السفير غرانوفسكي العلاقة بين إضفاء الصفة الطبيعية على العلاقات وبين استئناف النشاط الاقتصادي في تيمور الشرقية. والشيء الأكيد هو: أن كل ذلك يعتمد على إعادة فتح الحدود بين تيمور الشرقية والجزء الغربي من الجزيرة. وتلك من المسائل التي سوف نتفاوض بشأنها مع إندونيسيا. وترغب جاكارتا في إعادة فتح الحدود في أقرب وقت ممكن، ولكن ذلك لن يحدث إلا عندما يصبح الأمن مسألة ذات مصداقية ويسود الأمن هناك - وبعبارة أخرى، حالما يصبح التهديد بشن الهجمات، على غرار الهجمات التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، شيئا ينتمي إلى الماضي، كما نأمل في أن يحدث.

واقترح السفير ديجاميه أيضا أن نحاول، حسبما أوصت الفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩)، تخفيض العنصر العسكري في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، مما من شأنه أن يمكننا من إعادة تخصيص تمويلها للحكم وإعادة الإعمار. وحسبما ذكرت في العرض الذي قدمته وحسبما تناقشت في هذا الموضوع مع القائد دي داليا لوس سانتوس، فإننا نعيد تقييم حالة الأمن بصورة دورية ونعيد من ثم تقييم متطلباتنا العسكرية في الميدان بصورة دورية. وسأكون أول من يوصي مجلس الأمن بإجراء تخفيض تدريجي في العنصر العسكري التابع للأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

وأثار السفير تشودري ممثل بنغلاديش، يؤيده سفير جامايكا، عددا من القضايا المتصلة بالتعليم وإلمام البالغين بالقراءة والكتابة. لقد أحطت علما باقتراحاتهما وأؤكد لهما بأن اقتراحاتهما بشأن هذين المجالين سوف تدرج في خطة عملنا من أجل التعليم في سنة ٢٠٠٠ وفي خططنا اللاحقة في هذا المجال.

وأثار السفير تشودري أيضا مسألة منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل. وأبلغكم بأنني اجتمعت مع السيدة ماري روبينسون في يوم الثلاثاء في جنيف وناقشنا أنشطة التعاون التقني التي يحرص مكتبها على البدء فيها في تيمور الشرقية لتعزيز القدرة الوقائية لدى سكان تيمور الشرقية. ومن تلك الأنشطة إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ولقد شجعتها على إيفاد بعثة لمناقشة المحتويات والجدول الزمني لتنفيذ برنامج تعاون تقني معنا ومع قيادة تيمور الشرقية.

وذكر السفير تشودري أيضا أهمية بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا وبلدان المنطقة بأسرها في تعمير تيمور الشرقية وتنميتها. وأعتقد أنني تصديت لهذا الموضوع في ردي على السفير أنجابا.

وأشار السفير شن غوفانغ إلى أهمية ضمان وحدة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. وبالتأكيد أوافقه على ذلك تماما. وهذه مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا جميعا. وتلك رسالة هامة للغاية من هذا المجلس. لقد حاولنا تحقيق ذلك الهدف بطريقة المشاركة حيث قام المجلس الوطني للمقاومة التيمورية من خلالها بالعمل وعن طريق جهود التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس الاستشاري الوطني وفي هيئات استشارية أخرى على صعيدي المراكز والمناطق. وثانيا، لقد أوضحت سبب اتخاذنا قرارا مع السيد إكسانانا غوسماو، لتأجيل مناقشة قضايا من قبيل الدستور الجديد، وقانون الأحزاب السياسية أو قانون الانتخابات - أي، كل المسائل التي يحتمل أن تؤدي إلى التفرقة أو إلى تسييس البيئة قبل الأوان. وإلى منافسة سياسية، والتي من المحتمل أن تضعف بدورها وحدة وعمومية الغرض الذي تمكنا من تطويره في المجلس الوطني للمقاومة التيمورية وفي المجلس الاستشاري الوطني.

وأخيرا وليس آخرا - أعرب عن موافقتي مع ما صرح به الأعضاء بشأن أهمية الزيارات في ترسيخ الوحدة داخل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وفي نهاية الأمر، الوحدة بين جميع سكان تيمور الشرقية، بمن فيهم الذين عملوا من أجل الحكم الذاتي والتكامل - وأشير إلى الزيارة التي سوف يقوم بها أميننا العام في يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير. وسوف تشمل زيارة قصيرة جدا إلى مخيمات اللاجئين في أتامبوا، والتي تعد رسالة قوية جدا يبعث بها إلى هؤلاء اللاجئين، وسوف تسبقها زيارة يقوم بها الرئيس سامبايو رئيس جمهورية البرتغال وتعقبها زيارة يقوم بها الرئيس عبد الرحمن وحيد. تلك الزيارات وكثير من الزيارات الأخرى المقرر القيام بها في شباط/فبراير وفي الأشهر التي تليه، لها أهمية بالغة لتعزيز وحدة الغرض هذه لدى شعب تيمور الشرقية، ونحن مصرون على غرسها وزيادة دعمها.

الرئيس (تكلم الاسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمة المتكلين. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في هذا البند على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

―――――